



الخنة: 590 مليون
دينار حجم الفرص
والمشروعات التي
حدتها «بيوت»
في 2025

13-12

«أجيليتي»: الخسائر بسبب «كورك» للاتصالات» والعقارات الاستثمارية وتوزيع أسهم أجيليتي جلوبال

1.1 مليار دينار أصول
متبقية في ميزانية
مخازن و484 مليون
دينار التزامات

جميع الإجراءات
مخطط لها
ومعتمدة من
المساهمين

3.1 مليار تراجع في
الأصول و1.7 مليار
للالتزامات وحركة في
حقوق الأقلية بمليار دينار

وحركة في حقوق الأقلية بنحو مليار دينار كويتي، وجميعها مخطط لها ومعتمدة من المساهمين. أيضاً بلغ التدفق النقدي التشغيلي 111 مليون دينار بانخفاض 238 مليون دينار. وسيكون الشكل الجديد لـ«المخازن الكويت» كالاتي: منصة كويتية التركيز وشركة متخصصة في البنية التحتية والخدمات الصناعية. لدى الشركة ثلاث مشاريع ساوث فليج S2 وشركة المعادن والصناعات التحويلية وجلوبل كليرينج هاوس سستمز. سيتم الاحتفاظ بالحصة الفعلية البالغة 26.58% في أجيليتي جلوبال.

وبينت «أجيليتي» أن القيمة لم يتم فقدانها، بل انتقلت للمساهمين على شكل أسهم أجيليتي جلوبال، وما تبقى لشركة «أجيليتي للمخازن» هو 1.1 مليار دينار من الأصول و484 مليون دينار من الالتزامات و570 مليون دينار في حقوق الملكية. وأوضحت أجيليتي أن جميع النتائج المباشرة للعمليات المحاسبية كانت مخطط لها ومعتمدة من المساهمين، وتتضمن أهم الأرقام ما يلي: انخفاض الأصول بنسبة 74%، وتراجع حقوق الملكية 44%، وهو نتيجة فك الارتباط والتوزيع العيني لأسهم أجيليتي جلوبال، حيث بلغ التخفيض في الأصول ما قيمته 3.1 مليار دينار، وكذلك تخفيضاً في الالتزامات بقيمة 1.7 مليار دينار،

فندت شركة أجيليتي للمخازن العمومية، «مخازن»، أسباب ومصادر خسائر الـ 294 مليون دينار عن العام 2025، حيث أوضحت أن الشركة سجلت 214 مليون دينار خسارة من الانخفاض في القيمة غير النقدية المتكررة، والتي تتعلق بشكل أساسي باستثمار «كورك للاتصالات»، وكذلك بعض العقارات الاستثمارية، وكانت هذه القرارات مقصودة والخسائر لا تعني تدهور في أعمال الشركة. وأضافت أجيليتي بأن المعالجة المحاسبية لفك ارتباط أجيليتي جلوبال بعد توزيع أسهمها على المساهمين، ووفقاً لمعيار التقارير الدولية فإنه يحتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ التوزيع.

كيان اقتصادي ضخم منتظر ولادته... هل يحتمل ثلاث رؤوس؟

ضخمة منافسة، ويعتبرون من البداية هم واجهة الكيان ورعائه منذ سنوات مضت، هل يحتمل الكيان ثلاث رؤوس لقيادة السفينة الجديدة، مع تشابه نفس الأهداف والتطلعات؟ بعض المسارات الاستثمارية تكون شائكة والسير فيها يحتاج حصافة ومهارة خاصة في قراءة خارطة البيئة العامة استثمارياً وتنظيمياً، وهذه القراءة وفقاً لمصادر استثمارية مخضمة تمثل جزء من سلامة القرار الاستثماري والإقدام عليه. لكن كل الدروس التاريخية تؤكد أن التنسيق في بعض الملفات الجوهرية استثمارياً له مكاسب تختلف عن التذاكي والسير في دروب ملتوية من خلال تبادل الأدوار.

في الوقت الذي بات يلعب فيه كيان ضخم مرتقب ولادته، ازداد هذا البريق مؤخراً أكثر في أعين تحالف استثماري، بات يستهدف بكل قوة التواجد الفعلي سواء رضاً أم قسراً بقوة الدينار والملكية. الكيان الجديد يمر في مسارات مدروسة منذ فترة طويلة، ومع اقتراب الوصول إلى محطة الولادة والتنفيذ، استفاق تحالف بدت من تحركاته الرغبة الأكيدة والجادة في أن يكون له مقعد أو مقاعد، بشكل تمثيلي ومؤثر تضمن أن يكون قابضاً على جزء من «سكينة» الكيان. لكن بما أن هناك رؤوس ومستثمرين استراتيجيين لديهم عمق وأسبقية في التواجد، ويملكون حجم أعمال تجارية

الشراء الأجنبي في البورصة لا يتوقف

في الوقت الذي تشهد فيه البورصة حالة من التباين لم تتوقف قرارات الشراء الأجنبية، حيث تلاحظ مؤخراً استهداف سهمين هما زين بشراء كمية أسهم بلغت 2.163 مليون سهم، فيما تم شراء 1.246 مليون سهم «ألف طاقة». جدير ذكره أن قرار الشراء في الوقت الراهن مدفوع بالثقة وليس بالأرقام. وفقاً لآخر تسوية بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في السوق حالياً 6.573 مليار دينار كويتي.

عكس السير!

لا تفرحون بالعرس
كل الظروف تخدم المسيطرين
إدارياً، لكنها مرحلة معبرية
وهؤقتة، والتصحيح مقبل فلا
تفرحون بالعرس (...)، كل صعود
يتبعه تصحيح وتغيير، والسوق
خير دليل!

أسهم خضراء وسط العتمة المؤقتة

3

مستويات الثقة
تحسّم الأفضليات
لوجهات
المستثمرين في
اختيار الأسواق

2

الشراء انتقائي
ذكي استثماري
طويل الأجل...
والمضاربات عطلة
إجبارية

1

البورصة: 431
مليون خسارة
عشوية إغلاقات
الربع الأول



كتب محمود محمد:

بالرغم من حالة التباين والتردد التي تنتاب مستثمري ومتعاملي البورصة، لكن هناك وسط العتمة أسهم خضراء، وهناك قرارات شراء وتجميع بأقل الأسعار، والتباين أهم ما يميز الأسواق نتيجة اختلاف الرؤى والتوجهات والقدرات في ذات الوقت.

ليس الجميع على ذات المستوى من القدرة على التحمل لفترات طويلة أو متوسطة، حيث اعتادت شرائح ليست قليلة على عمليات التدوير السريع، وهذه الدورة ليست محلها الآن مع تحول جل الاهتمام نحو التداعيات والتحديات التي يحيطها الكثير من الضبابية، بسبب كثرة الفتاوى والخبراء والمحليين الذي يفتون بغير علم ويثيرون بين الجميع شتى أنواع الريبة والشكوك والاضطراب في اتخاذ القرارات.

هناك شرائح من المحليين تعتاش على رسم الصورة القاتمة والسوداوية والتي تناسب المرحلة، لكن المصالح الاقتصادية كافة مرتبطة ببعضها البعض، فأى تأثير هنا سيكون صداه هناك، وبالتالي العالم أجمع بات مترابط المصالح، والشراكات متداخلة

أكثر من أي وقت مضى، والتأثيرات الحادة في مناطق الأحداث كما هي في المناطق البعيدة عن الأحداث، حيث تتأثر بالأرقام والمعطيات ذات الصلة بأسعار الطاقة وتداعياتها، والجميع يعد العدة لتحريك الفائدة استعداداً لموجة من التضخم.

ليس هناك أحد بمنأى عن التأثير، لكن التفاوت والتباين في درجات الثقة والقوة المالية والقدرة على استرداد زمام مبادرات النمو وتحريك الاقتصاد، ووفقاً لتلك الموازين فالكويت تتمتع بمقومات ومؤشرات مالية تجعلها في طليعة الأسواق والاقتصادات التي تصنف على أنها اقتصاد ملاذ وتموضع وتمركز.

مراقبون استثماريون يؤكدون أن التعاملات التي تشهدها الأسواق والسوق المحلي تحديداً ليس لها علاقة بالأرقام والمؤشرات المالية أو الحسابية ذات الصلة بالعوائد، بل مدفوعة بتداعيات وضغوط نفسية. خسارة السوق في جلسة افتتاح الأسبوع عشوية إغلاق الربع الأول بلغت 431 مليون دينار كويتي، ووصلت القيمة السوقية إلى مستوى 50.369 مليار دينار كويتي.

وتراجعت حجم القيمة المتداولة 21.8%، والصفقات

13.6%، والكمية 15.2%.

تراجعت أمس أسهم 88 شركة، وارتفعت أسعار 30 أخرى من إجمالي 131 سهم شملهم التداول، وبلغت القيمة المتداولة أمس 41.743 مليون دينار كويتي.

وانخفض مؤشرا السوق الأول و«العام بـ 0.73% و0.84% علي التوالي، كما تراجع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 1.34% و1.50% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات اليوم 41.74 مليون دينار، وزعت على 135.34 مليون سهم، بتنفيذ 14.22 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع جميع القطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ3.52%، وتذيل القائمة قطاع السلع الاستهلاكية بـ0.47%.

تراجع سعر 88 سهماً على رأسها «هيومن سوفت» بـ11.54%، بينما ارتفع سعر 29 سهماً في مقدمتها «منتزهات» بـ7.27%، واستقر سعر 13 سهماً.

وجاء سهم «بيتك» في مقدمة نشاط التداولات بـ10.42 مليون سهم، وسيولة بقيمة 8.33 مليون دينار.

«فولاذ القابضة» تعلن حالة القوة القاهرة

مؤسسة الخليج 50% وملكية 3 شركات كويتية تبلغ 25%

مؤسسة
الخليج للاستثمار
50%



قطر ستيل
25%



كابلات 10%



الصناعات 10%



السكب 5%



المالك الرئيسي في فولاذ



العلاقة، فقد تقرر تعليق بعض العمليات التشغيلية مؤقتاً إلى حين توفر الظروف الملائمة لاستئناف العمليات بشكل آمن. وتؤكد شركة فولاذ القابضة أن هذا القرار هو إجراء احترازي بحت تم اتخاذه انطلاقاً من اعتبارات السلامة وبسبب ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة.

وتتابع المجموعة تطورات الوضع عن كثب، وستواصل التواصل مع العملاء والموردين والشركاء وجميع أصحاب المصلحة وإطلاعهم على المستجدات حال توفر المزيد من المعلومات.

كما وتتمن شركة فولاذ القابضة علاقاتها مع جميع شركائها وأصحاب المصلحة، وتقدر تفهمهم وتعاونهم خلال هذه الفترة.

أعلنت شركة فولاذ القابضة، وهي مجموعة صناعية متخصصة بالحديد والصلب، والشركة الأم لكل من شركة حديد البحرين وشركة صلب، حالة القوة القاهرة على بعض عمليات المجموعة نتيجة للتطورات الإقليمية الجارية في الشرق الأوسط وما نتج عنها من تحديات أمنية ولوجستية.

إن التطورات المتسارعة في المنطقة، بما في ذلك القيود على المجال الجوي وتعطل بعض المسارات البحرية وارتفاع المخاطر الأمنية، قد أدت إلى ظروف خارجة عن إرادة المجموعة وأثرت على العمليات وسلاسل الإمداد في بعض أنشطة المجموعة.

وانطلاقاً من حرص المجموعة على سلامة الموظفين والمقاولين وجميع الأطراف ذات

إفصاحات البورصة

«أصول»

تسهيلات

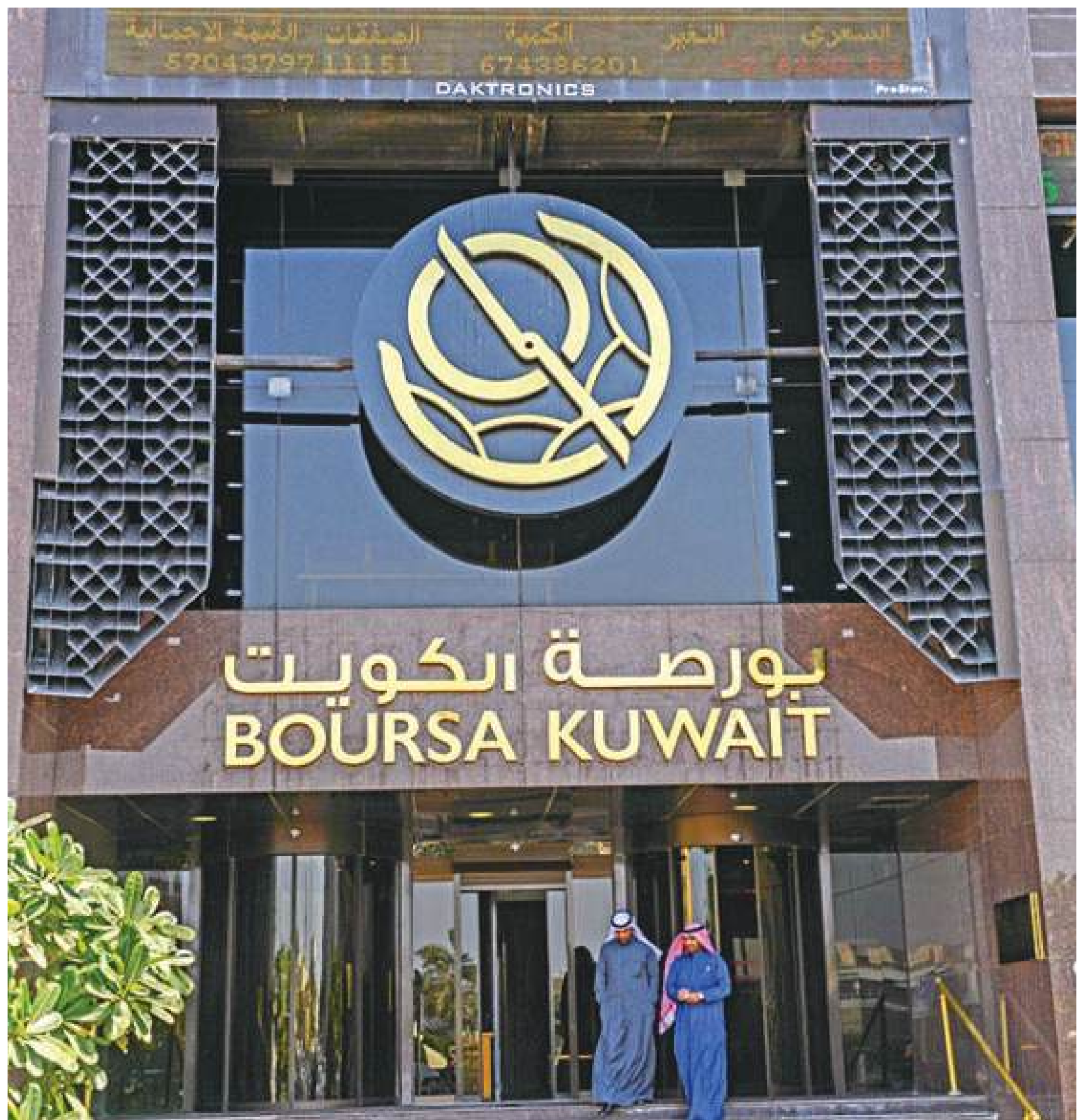
ائتمانية بقيمة

5.7 مليون دينار

وقعت شركة أصول للاستثمار على عقد حدود تسهيلات ائتمانية بقيمة 5.7 مليون دينار كويتي مع أحد البنوك الإسلامية.

ووفق بيان الشركة يتم بمقتضاه تسوية رصيد التسهيلات الائتمانية الحالي لدى بنك إسلامي آخر بمبلغ 4.5 مليون دينار كويتي، والحصول على تسهيلات إضافية بمبلغ 1.2 مليون دينار كويتي؛ وذلك لاستخدامها في دعم أنشطة الشركة الاستثمارية.

وقالت الشركة إن أثر التسهيلات المصرفية سينعكس على المركز المالي للشركة وفقاً لحدود التسهيلات المصرفية المستخدمة خلال الفترات اللاحقة.



إفصاحات البورصة

«كابيتال إنتلجنس» تثبت تصنيفات بنك برقان مع نظرة مستقبلية مستقرة

غير العادي / الاستثنائي عند مستوى مرتفع؛ فإن هناك زيادة بمقدار 3 درجات لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية عن التصنيف المستقل للبنك؛ مما يجعل التصنيف عند درجة (A+).
وتابعت أن التصنيف المستقل للبنك وتصنيف القوة المالية الرئيسية يدعم جودة الأصول الجيدة بشكل عام، والقدرة الكبيرة على استيعاب الخسائر الائتمانية، وملف تمويلي جيد؛ إذ يجري تمويل أكثر من ثلثي الأصول من ودائع العملاء.
يأتي ذلك إضافة إلى الدعم الذي توفره مصادر التمويل المتنوعة، ومعدل كفاية رأس المال عند مستويات جيدة.

تثبت وكالة كابيتال إنتلجنس للتقييمات الائتمانية تصنيفات بنك برقان للوفاء بالالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل من العملات الأجنبية عند «A+» و«A1» على التوالي، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
كما أكدت الوكالة التصنيف المستقل للبنك عند درجة «+bbb»، وتصنيف القوة المالية الرئيسية عند درجة «+bbb»، ومستوى الدعم غير العادي / الاستثنائي عند مستوى «مرتفع».
وحافظت وكالة التصنيف الائتماني الدولية على تصنيف إصدار سندات BB الدائمة الإضافية عند «BBB» مع نظرة مستقبلية مستقرة.
وقالت الوكالة إنه نظراً لأن مستوى الدعم

«مراكز»

نمو أرباح
2025 بنسبة
141.53%

حققت شركة مراكز للتطوير العقاري أرباحاً صافية عن 2025 بقيمة 2.772 مليون دينار، مقارنة بخسائر عن عام 2024 بلغت 6.67 مليون دينار بنسبة نمو 141.53%

وعزت «مراكز» الربح السنوي إلى تحسن الإيرادات التشغيلية ليلعب إجماليها خلال عام 2025 إلى 3.13 مليون دينار، وتنازل أطراف ذوي علاقة عن إجمالي مديونيتهم.

«التقدم»

16.24 مليون
دينار خسارة
وتوزيع 10%
منحة

تكدت «التقدم» خسائر في الثلاثة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي بقيمة 11.73 مليون دينار، مقابل 867.56 ألف دينار خسائر الربع الرابع من عام 2024. وحققت الشركة بخسائر عن عام 2025 بلغت قيمتها 16.24 مليون دينار، مقابل أرباح العام الذي يسبقه البالغة 703.90 ألف دينار.

وعزا البيان الخسائر السنوية إلى تجميع الخسارة من شركة تابعة، وانخفاض إيرادات الصيانة بسبب العقود المتأخرة، وانخفاض الأرباح من بيع المعدات للمشاريع الكبرى.

وأوصى مجلس الإدارة الجمعية العمومية العادية بتوزيع أسهم منحة على المساهمين عن العام المنصرم بنسبة 10% من رأس الماضي، بقيمة إجمالية تقدر بـ1.80 مليون دينار، وإعادة تعيين مراقب الحسابات لعام 2026، فيما أوصى العمومية غير العادية بتعديل المادة 6 من عقد التأسيس، والمادة 5 من النظام الأساسي المتعلقة بزيادة رأس المال.

«بيان» توصي بتوزيع 4% منحة

مقابل أرباح بقيمة 1.88 مليون دينار في عام 2024، بتراجع سنوي يبلغ 37%.
وعزا البيان النتائج المالية المحققة إلى انخفاض صافي أرباح الاستثمار من موجودات مالية.
ووافق مجلس الإدارة على مقترح توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 4% من رأس المال، بواقع 4 أسهم لكل 100 سهم؛ وقيمة إجمالية تُقدر بـ943.57 ألف دينار؛ وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

أعلنت شركة بيان للاستثمار تحولها للربحية خلال الربع الرابع من عام 2025؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية وزيادة رأس المال.
وحققت الشركة أرباحاً قيمتها 100.32 ألف دينار في الربع الرابع من عام 2025، مقابل 244.80 ألف دينار خسائر ذات الفترة من العام السابق له.
وعلى الجانب الآخر، فقد حققت «بيان» أرباحاً بقيمة 1.19 مليون دينار كويتي خلال عام 2025،



2.07 مليون دينار أرباح «مدينة الأعمال» في 2025

وقالت الشركة إن إجمالي الإيرادات ارتفع مقارنة بالعام المناظر إلا أن صافي الربح انخفض؛ لارتفاع المصروفات العمومية والإدارية وتكاليف التمويل، فضلاً عن تسجيل مخصص انخفاض قيمة الأصول المالية.

أرباح الفترة ذاتها من العام الذي يسبقه. وكانت «مدينة الأعمال» قد سجلت أرباحاً في العام المنصرم بـ 2.07 مليون دينار، مقارنة بـ 3.09 مليون دينار أرباح عام 2024، بتراجع سنوي 33.1%.

أظهرت القوائم المالية انخفاض أرباح شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 29.8% سنوياً. بلغت أرباح الشركة 1.69 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2025، مقابل 2.40 مليون دينار

الأميري

AL AMIRI مدلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي. ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

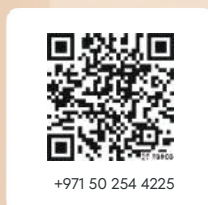
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUAJ



+971 50 254 4225

للطلب أو الإستفسار



إفصاحات البورصة

عمومية «الأهلية للتأمين»: توزيع 30 فلساً و4 أسهم إعادة تأمين ومنحة بنسبة 5.9322%

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الأهلية للتأمين وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية. ووافقت على توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5.9322% تقريبا من رأس المال المصدر والمدفوع وذلك بإصدار 14 مليون سهماً جديداً توزع كأشهم منحة مجانية على المساهمين المقيدون في سجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق بحسب الجدول الزمني ولكل منهم بنسبة ما يملكه وبواقع 6 أسهم عن كل 100 سهم تقريباً. يأتي ذلك إلى جانب تغطية قيمة الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المصدر والمدفوع والبالغة مبلغاً وقدره 1.4 مليون دينار كويتي من حساب الأرباح والخسائر، وتفويض رئيس مجلس الإدارة في التصرف في الكسور الناتجة عنها وفقاً لما يراه ملائماً.

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الأهلية للتأمين توصية واقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 30% من رأس المال المدفوع، بواقع 30 فلساً لكل سهم، وذلك عن عام 2025، وزيادة رأس المال. وكشفت الشركة أن ذلك للمساهمين المقيدون في سجلات مساهمي الشركة بعد خصم أسهم الخزينة، في يوم الاستحقاق بحسب الجدول الزمني في نموذج الإفصاح عن الإستحقاقات. وأقرت توزيع أسهم عينيه من أسهم شركة تابعة (شركة إعادة التأمين الكويتية) بنسبة 4% علي مساهمي الشركة الأهلية للتأمين أي بواقع 4 أسهم لكل 100 سهم مملوكة لمساهم الأهلية بإجمالي 9.28 مليون سهم من الأسهم المملوكة لشركة

عمومية «السينما» توزيع 80 فلساً نقداً

صادقت الجمعية العامة لشركة السينما الكويتية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 80% من رأس المال المدفوع أي بواقع 80 فلساً للسهم الواحد بعد خصم أسهم الخزينة. وأوضحت الشركة أن تلك الأرباح النقدية تستحق لمساهمون المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 15 أبريل 2026 ويتم توزيعها بتاريخ 20 أبريل 2026، مع تفويض الشركة في تعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.

«رئيس البحوث في الاستثمارات الوطنية» فيصل حسين

المصارف الكويتية قوية والثقة في السوق كبيرة

الاقتصاد الكويتي مدعوم باحتياطيات مالية كبيرة والبنوك تصنف كملاذ آمن

تدرجياً، وليس فوراً أو لحظياً. وأضاف أن هذا التعافي سيكون مرتبطاً بعملية إعادة تمركز المستثمرين، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب، وبكيفية إعادة بناء المراكز الاستثمارية بعد انقشاع أثر التوترات.

نفسية المتعاملين تؤثر أكثر

وأكد حسين أن الظروف السياسية تؤثر بطبيعتها على نفسية المتعاملين في الأسواق، مشيراً إلى أن ما شهدته الأسواق خلال الفترة الماضية يعكس إلى حد كبير تأثير العامل النفسي، أكثر من كونه انعكاساً مباشراً لأساسيات الاقتصاد الكويتي.

وقال إن الأسواق المالية تتحرك أحياناً وفق السياسات والتطورات العالمية، وليس بالضرورة فقط وفق الأساسيات الاقتصادية المحلية.

وأضاف أن أي تراجع أو تقلبات شهدتها السوق في هذه الفترة يُعد أمراً طبيعياً في ظل أجواء عدم اليقين، لأن نفسية المستثمرين والمتعاملين تتأثر بطبيعة الحال بمثل هذه التطورات والأحداث.

لكنه شدد على أن البيانات الفعلية داخل السوق الكويتي تعكس قدراً واضحاً من التماسك والثقة.

إدراج «تروللي» يعكس الثقة

وفي هذا السياق، أشار حسين إلى أن معدلات السيولة في بورصة الكويت خلال شهر مارس بقيت عند مستويات جيدة ومتماثلة، موضحاً أنه خلال 16 جلسة تداول بلغت قيمة التداولات اليومية نحو 60 مليون دينار كويتي، وهي مستويات وصفها بأنها قريبة من المعدل اليومي المسجل خلال شهر فبراير.

وأضاف أن هذا التماسك في مستويات السيولة يعكس استمرار النشاط في السوق، وعدم تعرضه لهزة حادة رغم الظروف الإقليمية.

كما لفت إلى أن إدراج شركة «تروللي» في السوق الأول خلال هذا التوقيت يُعد مؤشراً مهماً، وبحسب لكل من بورصة الكويت والجهات الرقابية.

وأوضح أن تنفيذ إدراج جديد في السوق الأول خلال فترة تتسم بالحساسية والضبابية يعكس ثقة قائمة في مكونات السوق الأول على وجه الخصوص، كما يبعث برسالة واضحة بأن السوق الكويتي لا يزال قادراً على جذب النشاط والاستمرار في تطوير أدواته وهيكلة السوق.

وأوضح أن البنوك الكويتية تمتلك احتياطيات مالية كبيرة، كما أنها تتمتع بمعايير قوية في السلامة المالية والسيولة، إضافة إلى ارتفاع نسب تغطية القروض المتعثرة، وهي كلها مؤشرات تعكس صلابة المراكز المالية للمصارف الكويتية. وأضاف أن السوق شهد خلال الفترة الماضية توجهها للسيولة وإعادة تمركز بين البنوك الكويتية، في إشارة إلى استمرار الثقة داخل القطاع نفسه وبين المستثمرين.

وشدد حسين على أن البنوك الكويتية تُعد بالفعل ملاذاً آمناً، لافتاً إلى أن هذا الوصف يستند إلى الأساسيات المالية القوية، وإلى وجود حكومة تواصل تطبيق سياسات إنفاق رأسمالي في عدة قطاعات، وهو ما يخلق بيئة داعمة للنشاط المصرفي ولأداء البنوك المدرجة في السوق.

التوزيعات تؤكد قوة السيولة

وأشار حسين إلى أن من بين المؤشرات التي تدعم هذا التقييم أيضاً، إقرار البنوك الكويتية لتوزيعات نقدية خلال الفترة الماضية، معتبراً أن هذه التوزيعات تعكس بوضوح امتلاك البنوك مستويات مرتفعة من السيولة، كما تؤكد قدرتها على الحفاظ على متانة أوضاعها المالية.

وأضاف أن جزءاً من هذه السيولة الموزعة على المساهمين مرشح لأن يُعاد استثماره داخل بورصة الكويت، وهو ما قد يدعم بدوره السيولة السوقية وأداء الأسهم في المرحلة المقبلة.

وأكد أن الصورة العامة — من وجهة نظره — تبقى مطمئنة، سواء بالنسبة إلى سلامة الودائع أو أداء القطاع المصرفي أو ثقة المستثمرين.

التعافي بعد الحرب تدريجياً

وفي ما يتعلق بأداء الأسهم المصرفية في بورصة الكويت، وما إذا كانت هذه الأسهم يمكن أن تشهد قفزة سريعة في الأسعار إذا انتهت الحرب غداً، قال حسين إن طبيعة التعافي ستعتمد بدرجة كبيرة على مسار الإنفاق الرأسمالي في الدولة، وعلى القطاعات التي سَتُوجَّه إليها هذه النفقات، ومدى انعكاس ذلك على ربحية البنوك.

وأوضح أنه يعتقد أن الدولة مستمرة في سياسات الإنفاق الرأسمالي، خصوصاً في القطاعات غير النفطية، وهو ما من شأنه أن يعكس إيجاباً على رأس المال العامل وعلى أداء البنوك الكويتية.

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن ارتفاع الأسهم الكويتية بعد انتهاء الحرب — إن حدث — سيكون على الأرجح

قال رئيس إدارة البحوث والدراسات في الاستثمارات الوطنية فيصل حسين إن المستثمر المحلي وكذلك المستثمر الأجنبي يوليان ثقة كبيرة للاقتصاد الكويتي، موضحاً أن هذه الثقة تستند إلى مرتكزات مالية واقتصادية واضحة، في مقدمتها الاحتياطيات الكبيرة التي تمتلكها الكويت، إلى جانب استمرار أسعار النفط عند مستويات جيدة ومرتفعة نسبياً.

وأشار في مقابلة مع «العربية Business» إلى أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بسمعة قوية، وأن هذا العامل يعزز من الاستقرار المالي والقدرة على امتصاص الصدمات، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاع المصرفي.

وفي ما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي يتخذها البنك المركزي الكويتي، قال حسين إنه يعتقد أن هذه السياسات ناجحة ومناسبة للمرحلة الحالية، لا سيما في ظل الظروف الإقليمية والاقتصادية الراهنة.

لكنه شدد في الوقت نفسه على أن فعالية هذه السياسات اليوم لا يمكن فصلها عن النهج الحصيف الذي اتبعه البنك المركزي الكويتي خلال السنوات الماضية.

وأوضح أن السياسات الاحترازية والمالية التي طبقها البنك المركزي سابقاً، خصوصاً ما يتعلق بمعايير السيولة المرتفعة والانضباط المالي، هي التي أتت ثمارها الآن، وجعلت النظام المصرفي الكويتي أكثر قدرة على التعامل مع أي ضغوط أو تطورات استثنائية.

وأضاف أن وجود مستويات مرتفعة من السيولة داخل الاقتصاد الكويتي أتاح للبنك المركزي الكويتي مساحة أوسع لدعم السيولة الموجودة في السوق وتعزيزها عند الحاجة.

وقال إن هذه السياسات تمنح الاقتصاد الكويتي دفعة مهمة في ما يتعلق بتحريك رأس المال العامل، وهو ما ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي والاستثمار والتمويل، سواء بالنسبة إلى المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي.

وأكد أن هذه المقاربة تصب في صالح استمرارية النشاط الاقتصادي، وتوفر بيئة أكثر استقراراً لقطاع الأعمال والقطاع المصرفي على حد سواء.

أسهم البنوك مرشحة للاستفادة

ورأى حسين أن هذه المعطيات قد تنعكس بشكل إيجابي على أسهم القطاع المصرفي الكويتي، خاصة في ضوء الدور الذي لعبته البنوك في قيادة صعود المؤشرات الكويتية خلال العام الماضي، ولا سيما المؤشر الأول.

الصناديق السيادية في دول الخليج تملك خبرة عميقة في التعامل مع الاضطرابات الجيوسياسية

1 لا تنساق هذه الصناديق خلف ضجيج العناوين أو تقلبات اللحظة العابرة

2 تتحرك وفق منظومة صارمة من الضوابط تحكمها ولاياتها الاستثمارية

3 الصدمات الجيوسياسية لا تقودها إلى انعطافات حادة أو إعادة هيكلة مفاجئة للمحافظ

4 الصناديق السيادية مُصممة هيكلًا لتحقيق توازن دقيق عبر استراتيجيات استثمار طويلة الأجل

5 الصناديق السيادية الخليجية تدير بين 5 و6 تريليونات دولار تمثل 40% من إجمالي عالميًا

التنوع يتجاوز الأصول التقليدية

لطالما شكل التنوع محورًا أساسيًا في استراتيجيات الاستثمار السيادي، لكنه اليوم يشهد إعادة تعريف دقيقة وواسعة النطاق. فقد سرّعت الحكومات الخليجية بعد الجائحة جهودها للحد من الاعتماد على المحروقات والطاقة، مع لعب الصناديق السيادية دورًا محوريًا في هذا التحول. ويظهر ذلك من خلال التوجه نحو أدوات استثمار محلية التركيز مثل القابضة (ADQ)، وصندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب صناديق تركز على الأسواق العالمية مثل جهاز أبوظبي للاستثمار.

لكن التنوع اليوم يتجاوز حدود القطاعات التقليدية. فيحسب الدكتور ناصر السعدي، "أحد الدروس الأساسية هو أن التنوع غير النفطي يجب أن يقترن بتنوع الشركاء التجاريين ومناخ التصدير". ويضيف أن هذا يتطلب استثمارات في البنية التحتية ومنصات التجارة عبر جغرافيات متعددة، خصوصًا في دول الجنوب العالمي، لضمان مستوى عالٍ من المرونة الاقتصادية والاستجابة للصدمة. وتشمل هذه الاستثمارات شبكات الخدمات اللوجستية، وسلاسل الإمداد البديلة، والبنية التحتية الرقمية. كما تخصص الصناديق السيادية جزءًا كبيرًا من رؤوس أموالها لقطاعات التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، وهي مجالات أقل عرضًا لتعطلات التجارة الفعلية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

دور استقرار الأسواق العالمية

مع إدارة الصناديق السيادية الخليجية لما يتراوح بين 5 و6 تريليونات دولار، أي نحو 40% من إجمالي الصناديق السيادية عالميًا وفق بيانات Global SWF، يتضح حجم تأثيرها على الأسواق المالية الدولية.

فأفق الاستثمار طويل الأمد، إلى جانب قدرتها النسبية على الصمود أمام ضغوط السيولة قصيرة الأجل، يتيح لهذه الصناديق تبني سياسات مضادة للدورات الاقتصادية، ونشر رأس المال خلال فترات الضغوط السوقية لدعم الاستقرار.

ويشير الدكتور ناصر السعدي إلى أن "حجم هذه الصناديق يجعلها تحت الأضواء الدولية، مع وجود نية واضحة لتجنب الانطباع بأنها مصدر عدم استقرار أو إضافي للتقلبات". وبدل الانسحاب من الأسواق، تميل الصناديق السيادية إلى تعزيز الثقة من خلال الحفاظ على مستويات التعرض، وإرسال إشارات استقرار. ويضيف السعدي: "إنهم يتصرفون بصبر وحكمة. فبدلاً من البيع بدافع الذعر، يُرسلون إشارة مفادها أن التقلبات مؤقتة، وليست تغييرًا هيكلًا في أسلوب استثمارهم".

وفي الوقت نفسه، يمكن إعادة توجيه رؤوس الأموال داخليًا عند الحاجة لدعم الإنفاق الدفاعي، وسلاسل الإمداد، والسلع الأساسية، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انسحاب كبير من الأسواق العالمية، خاصة في ظل حجم الفوائض السابقة وقدرتها على الاستيعاب.

من التفاعل إلى التخطيط الاستراتيجي

عبر الأزمات المختلفة، بدءًا من الأزمة المالية العالمية وحتى جائحة كورونا، يظل النهج ثابتًا: الصناديق السيادية لا تتصرف بانفعال، بل تجري تعديلات مدروسة بعناية.

ففي أوقات الاضطراب، تبدأ الصناديق السيادية عادة بوضع استراتيجياتها أولاً في الأسواق التي يمكن بيعها أو تحويلها بسرعة عند الحاجة، أي الأسواق عالية السيولة، لتأمين مرونة مالية. وبعد استقرار الأوضاع وظهور فرص جديدة، تتوسع تدريجيًا نحو الاستثمارات طويلة الأجل في الأسواق الخاصة وقطاع البنية التحتية. وترتكز هذه الصناديق على القطاعات التي يصعب دخولها بسهولة، وتوفر حماية من التضخم، ويتمتع بطلب مستمر وطويل الأجل، مثل شبكات الطاقة، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية الرقمية.

ويؤكد برنت أن "المستثمرين السياديين أصبحوا أكثر انتقائية واستراتيجية خلال فترات المخاطر الجيوسياسية"، مضيفًا أن "دورهم كمزودين لرأس المال طويل الأجل يكتسب أهمية متزايدة، لا سيما في ظل قيود السيولة التي تواجهها جهات استثمارية أخرى". جدير ذكره الصناديق السيادية الخليجية تدير لما يتراوح بين 5 و6 تريليونات دولار، أي نحو 40% من إجمالي الصناديق السيادية عالميًا وفق بيانات Global SWF

السوق لإعادة التوازن واقتناص فرص بأسعار جاذبة. أما الصناديق ذات الطابع الاستراتيجي، وعلى رأسها صندوق الاستثمارات العامة، وشركة مبادلة للاستثمار، والقابضة (ADQ)، فتميل إلى إعادة ضبط وتيرة وتسلسل الاستثمارات المحلية، بدل اللجوء إلى تغييرات جذرية في مكونات المحافظ.

ويؤكد برنت أن هذه الأنماط باتت واضحة، موضحًا أن "صناديق الاستقرار تركز على السيولة، وصناديق الادخار تحافظ على توزيعاتها وتعيد التوازن عند الحاجة، بينما تعمد الصناديق الاستراتيجية إلى تعديل برامج الاستثمار المحلية"، في نهج يعكس وضوح الأدوار وتكاملها داخل المنظومة الاستثمارية الخليجية.

عدم اليقين المرتبط بالطاقة يعيد تشكيل تدفقات رأس المال السيادي

يرتبط عدم اليقين الجيوسياسي في منطقة الخليج ارتباطًا وثيقًا بأسواق الطاقة، وهو ارتباط يعكس مباشرة على سلوك الصناديق السيادية وأنماط تحركها الاستثماري. فالتقلبات في هذا السياق لا تُقرأ بمعزل عن معادلة النفط—سعرًا وتدفقًا—بل تُترجم سريعًا إلى قرارات تمس توزيع الأصول وتوقيت نشر رأس المال.

وبحسب تحليل Global SWF، يمكن لأي اضطراب أن يؤثر في الميزانيات السيادية عبر قناتين رئيسيتين: حجم الصادرات وديناميكيات الأسعار. ففي حال تقييد التدفقات الفعلية، قد تتراجع الإيرادات المالية حتى في بيئة أسعار مرتفعة، ما يستدعي تفعيل أدوات الاستقرار. أما إذا تزامن ارتفاع الأسعار مع استقرار تدفقات التصدير، فإن الصورة تختلف جذريًا، وتفتح المجال أمام فوائض مالية قابلة للتوظيف.

وفي هذا الإطار، يوضح برنت أن ارتفاع أسعار النفط لا يترجم تلقائيًا إلى اندفاع فوري نحو الاستثمارات الخارجية، إذ تُفضل الحكومات أولاً تقييم ما إذا كان هذا الارتفاع مؤقتًا، ومدى استدامة تدفقات التصدير، قبل اتخاذ قرارات تخصيص رأس المال.

وبمجرد اتضاح الرؤية وتحقق الفوائض، تتبع الاستثمارات السيادية مسارًا تدريجيًا ومنظمًا في التوظيف؛ حيث تستوعب الأسواق العامة عالية السيولة الجزء الأكبر في البداية، من السندات السيادية إلى الأسهم المدرجة والبنية التحتية، على أن ينتقل الزخم لاحقًا، وبوتيرة مدروسة، نحو الأسواق الخاصة مع تبلور فرص استثمارية أكثر نضجًا.

ويشير برنت إلى أن فترات التقلب غالبًا ما تخلق بعضًا من أكثر الفرص جاذبية، مستفيدة من قدرة الصناديق السيادية على التحرك برأس مال ضخم ونفَس طويل في توقيت يميل فيه مستثمرون آخرون إلى تقليص المخاطر.

وقد تجلّى هذا النمط بوضوح خلال جائحة كورونا، حين بادرت الصناديق الخليجية بالدخول سريعًا إلى استثمارات رأس المال الجريء وقطاعات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية، قبل أن تتوسع تدريجيًا نحو البنية التحتية والأسواق الخاصة الأوسع مع نضوج الفرص.

توظيف الفوائض برؤية استراتيجية

يشهد توظيف الفوائض المالية تحولًا ملحوظًا في نهجه وأولوياته. فبعدما كانت العوائد الاستثنائية المدفوعة بارتفاع أسعار النفط تُوجّه تقليديًا نحو الادخار أو إعادة تدويرها في الأسواق العالمية، باتت اليوم تُدار بمنظور أكثر استراتيجية، لا سيما في بيئة قد يعكس فيها ارتفاع الأسعار قيودًا في الإمدادات أكثر من كونه نتاجًا لقوة الطلب.

وفي هذا السياق، يشير الدكتور ناصر السعدي إلى أن أي زيادة في الإيرادات ينبغي التعامل معها كأداة تحوط في مواجهة مخاطر محتملة قد تطال البنية التحتية الحيوية، بما يشمل منظومات الطاقة، وشبكات الكهرباء، ومرافق تحلية المياه، وهو ما يفرض إعادة ترتيب أولويات توظيف هذه الفوائض.

وعليه، تتجه هذه الموارد بشكل متزايد نحو الداخل، لدعم سياسات صناعية أكثر طموحًا، وتعزيز مرونة البنية التحتية، ورفع الجاهزية لإعادة الإعمار عند الحاجة. كما يُعاد توجيه رأس المال السيادي ليؤدي دورًا تمويليًا طويل الأجل ومنخفض التكلفة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير النفطية، بما يعزز مسارات التنوع الاقتصادي ويقلل الاعتماد على الموارد التقليدية.

تتمتع الصناديق السيادية في دول الخليج بخبرة عميقة في التعامل مع الاضطرابات الجيوسياسية، إذ أثبتت عبر محطات متعددة، من الأزمات المالية وتقلبات أسعار النفط إلى تداعيات الأوبئة العالمية، قدرتها على الحفاظ على مسارها الاستثماري بثبات لاقت، وغالبًا بدرجة استقرار تفوق توقعات الأسواق.

ولا تنساق هذه الصناديق خلف ضجيج العناوين أو تقلبات اللحظة العابرة، بل تتحرك وفق منظومة صارمة من الضوابط تحكمها ولاياتها الاستثمارية، واعتبارات المالية العامة، واستراتيجيات إدارة الميزانية العمومية. ومن هذا المنطلق، نادرًا ما تفضي الصدمات الجيوسياسية إلى انعطافات حادة أو إعادة هيكلة مفاجئة للمحافظ، بقدر ما تترك أثرًا تدريجيًا دقيقًا يعيد ضبط إدارة السيولة، ويعيد معايرة وتيرة نشر رأس المال، ويرتب أولويات اقتناص الفرص الناشئة.

وفي هذا الإطار، يشير رئيس قسم الأبحاث والبيانات في مؤسسة Global SWF، دانيال برنت، إلى أن "الصدمة الجيوسياسية نادرًا ما تدفع الصناديق السيادية إلى إعادة هيكلة مفاجئة لمحافظها"، موضحًا أن ما يتغير أولاً هو "إدارة السيولة، وتوقيت نشر رأس المال، ودرجة الانتقائية، وليس التوزيع الاستراتيجي للأصول بحد ذاته".

السيولة أولاً

في فترات تصاعد عدم اليقين، تتعرض السيولة لضغوط فورية، لكن دون أن يأتي ذلك على حساب التمرکزات الاستثمارية طويلة الأجل. فالصناديق السيادية مُصممة هيكلًا لتحقيق توازن دقيق بين هذين الهدفين، غير أن هذا التوازن يصبح أكثر حذرًا وانضباطًا في أوقات الضغوط. وعادة ما يُعاد توجيه جزء من رؤوس الأموال نحو أصول أكثر سيولة وطابعًا دفاعيًا، بما يتيح للحكومات الحفاظ على مستويات الإنفاق، لا سيما في حال تراجع الإيرادات الخارجية. وفي هذا السياق، يوضح مؤسس ورئيس شركة ناصر السعدي وشركاه، الدكتور ناصر السعدي، أن اعتبارات إدارة المخاطر تفرض إعادة توجيه الاستثمارات نحو أصول تحوطية وملاذات آمنة، مثل الذهب والمعادن النفيسة والأدوات عالية السيولة، بما يدعم القدرة على تبني سياسات إنفاق مضادة للدورات الاقتصادية، خصوصًا إذا استمر ضعف عوائد الصادرات النفطية لفترة ممتدة.

ومع ذلك، لم يعد مفهوم "الأصل الآمن" ثابتًا كما كان في السابق. فبحسب السعدي، أدخل "تسييس الأدوات المالية"، عبر العقوبات أو تجميد الأصول، بُعدًا جديدًا من المخاطر السياسية إلى مفهوم السيولة، ما يفرض على المستثمرين السياديين أخذ احتمالات "الحروب الاقتصادية" في الحسبان عند بناء محافظهم.

وتتجلى ملامح هذا التحول بالفعل على أرض الواقع. فرغم محدودية الإفصاح التفصيلي عن التوزيعات، تشير بيانات مجلس الذهب العالمي إلى تنامي الطلب السيادي، مع تقديرات بزيادة انكشاف عدد من الصناديق الخليجية على الذهب إلى ما بين 5% و8% من إجمالي الأصول المُدارة خلال السنوات الأخيرة.

وفي موازاة ذلك، تواصل هذه الصناديق مراجعة هوامش السيولة، وتوزيعات العملات، والالتزامات قصيرة الأجل بشكل مستمر. وبحسب برنت، قد يشهد الاستثمار الخارجي تباطؤًا مؤقتًا في حال تصاعد الضبابية المحيطة بإيرادات الصادرات أو مسارات الشحن، إلا أن الأطر العامة لتوزيع الأصول على المدى الطويل غالبًا ما تبقى مستقرة دون تغيير جوهري.

تفويضات الاستثمار توجه القرارات

يعود قدر كبير من هذا الانساق إلى البنية المؤسسية التي تقوم عليها منظومة الصناديق السيادية الخليجية، حيث تُحدّد طبيعة التفويضات الاستثمارية ملامح السلوك في مواجهة التقلبات. ووفق تحليل صادر عن Global SWF في 4 مارس، تعمل هذه الصناديق ضمن ثلاثة مسارات رئيسية: الاستقرار المالي، والادخار طويل الأجل، والتنمية الاستراتيجية—وهي مسارات تتباين في استجابتها للضغوط وتقلبات الأسواق.

فصناديق الاستقرار الثقيلة والقوية، مثل صندوق الاحتياطي العام الكويتي، تضع السيولة ودعم المالية العامة في صدارة أولوياتها، بما يضمن قدرة الدولة على امتصاص الصدمات. في المقابل، تعتمد صناديق الادخار طويل الأجل، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار، على محافظ متنوعة، وتستفيد من اضطرابات

بورصات خليجية

قطاع البنوك يقود مؤشر «تاسي» لتراجع 0.13% عند الإغلاق بسيولة 3.7 مليار ريال



أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) جلسة الأحد بانخفاض نسبته 0.13%؛ ليفقد نقطة ويغلق عند مستوى 11,076.4 نقطة.

وشهدت الجلسة تبايناً في الأداء السعري للشركات المدرجة، حيث سجلت 150 شركة ارتفاعاً في قيمتها السوقية مقابل تراجع 107 شركات، فيما استقرت أسعار 12 شركة دون تغيير بنهاية التداولات.

وبلغت القيمة الإجمالية للسيولة المتداولة 3.71 مليار ريال، من خلال 199.52 مليون سهم عبر صفقات منفذة شملت مختلف القطاعات.

وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 72.67 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 11,140.43 نقطة، بينما كان أدنى مستوى سجله عند 11,067.76 نقطة؛ وذلك بعد أن افتتح التداولات عند 11,095.64 نقطة.

أداء القطاعات

وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع البنوك قائمة التراجعات بنسبة 0.80%، تلاه قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 0.10%، ثم قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 0.07%.

وفي المقابل، قاد قطاع الأدوية الارتفاعات بنسبة 1.95%، يليه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 1.44%، ثم قطاع الرعاية الصحية بنسبة 1.19%. كما ارتفع قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 1.01%، وقطاع الإعلام والترفيه بنسبة 0.86%.

أعلى المكاسب والخسائر

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم صالح الراشد المكاسب بارتفاع نسبته 9.99% ليصل إلى 61.1 ريال، مسجلاً قمة تاريخية جديدة، يليه سهم بوان بنسبة 7.57% وسهم أنعام القابضة بنسبة 6.35%.

وارتفع سهم سابك للمغذيات الزراعية بنسبة 1.28% مغلقاً عند 142.8 ريال عقب إعلان نتائج اجتماع الجمعية العامة

غير العادية، مسجلاً أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً. أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم الخليج للتدريب بنسبة 4.52%، يليه الصقر للتأمين بنسبة 2.93%، والمصافي بنسبة 2.84%، وتراجع سهم مهارة للموارد البشرية بنسبة 0.66% تزامناً مع إعلان النتائج المالية السنوية للشركة لعام 2025.

الأكثر نشاطاً

ومن حيث النشاط من حيث القيمة، تصدر سهم أرامكو السعودية القائمة بسيولة بلغت 251.64 مليون ريال مع تراجع طفيف بنسبة 0.07%، يليه مصرف الراجحي بقيمة

169.62 مليون ريال.

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بالحجم، جاء سهم أمريكانا في الصدارة بتداول 40.38 مليون سهم، يليه سهم باتك الذي ارتفع بنسبة 3.50% بتداول 30.14 مليون سهم. وسجل سهم بترو رابح أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً بإغلاقه عند 9.84 ريال بارتفاع 1.03%. وفي المقابل، سجلت أسهم البباطين الغذائية، وميار، وأصول وبخيت، والجادة الأولى قيعاناً تاريخية جديدة بنهاية الجلسة، بينما أغلق سهم سايكو عند أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً بسعر 8.43 ريال.

أسهم قطاعي الخدمات والمالي تقود مؤشر مسقط للإرتفاع

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، مرتفعاً 0.77%، بإقفاله عند مستوى 8,028.88 نقطة، رابحاً 61.29 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والمالي، وصعد الأول بنسبة 0.69%؛ مع صدارة الغاز الوطنية للرابحين بنسبة 9.57%، وارتفع النفط العماني للتسويق بنسبة 2.83%.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم الجزيرة للخدمات على المتراجعين بنسبة 9.85%.

وارتفع مؤشر القطاع المالي 0.32%، مدفوعاً بارتفاع المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 5.41%، وارتفع سعر سهم البنك الأهلي بنسبة 2.56%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.32%، بضغط سهم اسمنت عمان المتراجع بنسبة 6.61%، وتراجع سهم الخليجية لإنتاج الفطر بنسبة 2.3%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 20.34%، إلى 234.03 مليون ورقة مالية، مقابل 194.47 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 2.8%، إلى 65.14 مليون ريال، مقارنة بنحو 67.01 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

قاد سهم الغاز الوطنية قائمة الرابحين بعد ارتفاعه بنسبة 9.57% ليغلق عند 0.103 ريال، وتلاه سهم المدينة للاستثمار القابضة مرتفعاً بنسبة 5.41% عند 0.039 ريال.

كما صعد سهم ريسوت للإسمنت بنسبة 4% ليلبغ 0.13 ريال، وارتفع سهم النفط العماني للتسويق بنسبة 2.83% عند 1.09 ريال، إضافة إلى ارتفاع سهم البنك الأهلي بنسبة 2.56% ليصل إلى 0.2 ريال.

وفي المقابل، جاء سهم الجزيرة للخدمات في مقدمة المتراجعين بنسبة 9.85% ليغلق عند 0.238 ريال، تلاه سهم إسمنت عُمان منخفضاً بنسبة 6.61% عند 0.565 ريال، كما تراجع سهم الخدمات المالية بنسبة 5% ليصل إلى 0.19 ريال.

وتراجع سهم صكوك بنك نزوى بنسبة 2.88% عند 0.101 ريال، فيما انخفض سهم الخليجية لإنتاج الفطر بنسبة 2.30% ليغلق عند 0.382 ريال.



بورصة قطر تنخفض 0.98% عند الإغلاق

في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 20.45 ألف صفقة، مقابل 28.72 ألف صفقة الخميس الماضي.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية لبورصة قطر شملت تنفيذ 23 عملية خاصة بقيمة تداول إجمالية 209.18 ألف ريال قطري.

ومن بين 54 سهماً نشطاً، تقدم سهم «التحويلية» تراجعات الأسهم البالغ عددها 44 سهماً بـ 5.17%، بينما ارتفع سعر 10 أسهم على رأسها «الدوحة للتأمين» بـ 4.65%.

وجاء سهم «إزدان القابضة» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 15.76 مليون سهم، و تصدر السيولة سهم «أريد» بقيمة 26.66 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ بضغط تراجع 6 قطاعات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.98% فاقداً 99.65 نقطة، عند مستوى 10060.68 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات، على رأسها قطاع الاتصالات بـ 2.05%، بينما ارتفع قطاع التأمين وحيداً بـ 0.10%.

تراجعت السيولة إلى 264.80 مليون ريال، مقابل 457.13 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 106.15 مليون سهم، مقارنة بـ 166.86 مليون سهم

استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

السؤال

هل تؤيد سداد
الغرامات والجزاءات
التي توقع على أعضاء
مجلس الإدارة من
الأموال الخاصة للعضو
وليس من أموال
الشركة؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

2026 مارس 24-26

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFAT

شركة الصفحة للإستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
713	782,216	3,105,398	14.89	270	نربا
47	14,853	72,472	10.53	210	فنادق
1	425	1,188	9.82	358	امتيازات
13	26,650	67,592	5.00	420	العادة
110	80,871	128,795	3.64	683	وربة كيبتل

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
45	26,448	227,911	-14.06	110	منتزهات
79	20,735	160,850	-12.95	121	تحصيلات
534	726,138	11,083,413	-11.23	65	التخصيص
59	40,027	91,057	-11.09	417	الخليجي
259	144,954	1,018,333	-10.97	138	أولى تكافل

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
2,865	10,590,911	77,881,340	1.50	135	تنظيف
786	8,842,521	41,244,734	-4.52	211	أعيان
5,262	29,107,326	36,326,167	0.13	801	بيتك
1,360	6,233,362	35,725,314	1.75	174.0	جي اف اتش
3,701	23,397,339	25,499,522	0.22	911.0	وطني

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

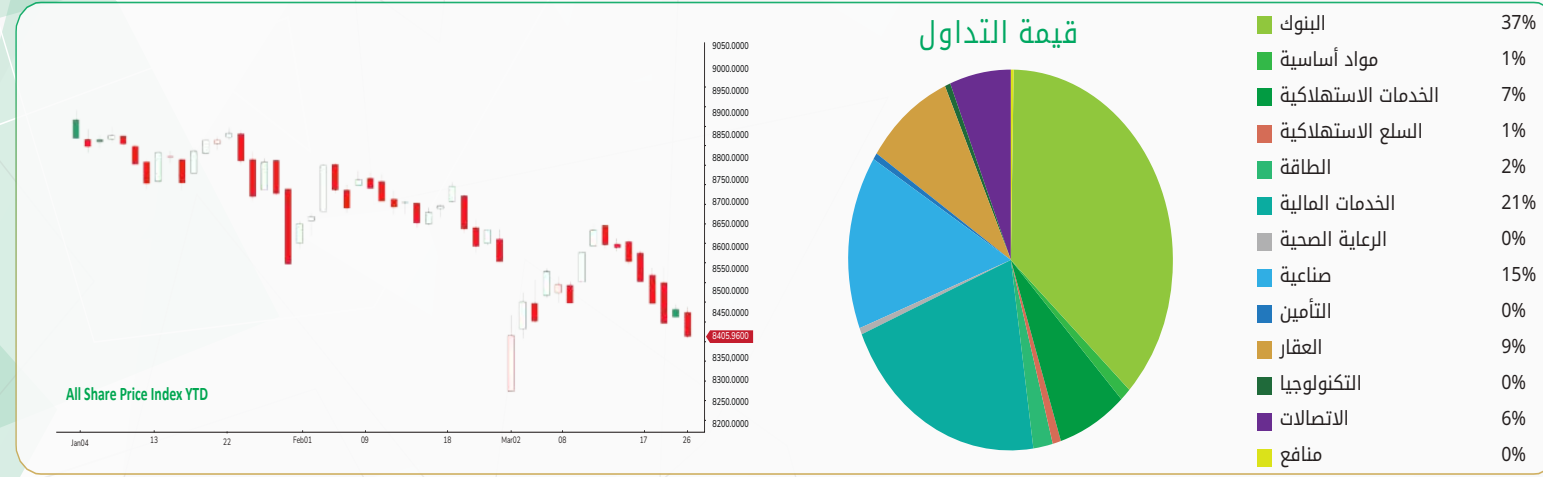
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
5,262	29,107,326	36,326,167	0.13	801	بيتك
3,701	23,397,339	25,499,522	0.22	911	وطني
2,865	10,590,911	77,881,340	1.50	135	ترولوي
786	8,842,521	41,244,734	-4.52	211	تنظيف
2,507	8,301,323	14,904,071	-1.59	557	أعيان

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
السوق الأول	83.8	1.6	16.4	33,422	149,288,435	336,942,328	-5.4	-1.8	-0.6	8,988.82	42,871
السوق الرئيسي	16.2	1.1	11.2	20,560	37,945,236	250,903,012	-7.1	-2.6	-2.2	7,716.18	8,264
السوق العام	100	1.2	13.4	53,982	187,233,671	587,845,340	-5.6	-1.9	-0.8	8,405.96	51,135

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
البنوك	61.73	1.3	22.2	13,511	70,025,865	114,653,104	-4.3	-1.1	0.0	2,076.32	31,567
مواد أساسية	0.84	2.0	16.3	365	2,177,110	3,787,976	-8.4	4.5	-1.1	763.77	431
الخدمات الاستهلاكية	2.75	1.5	12.2	3,537	13,550,233	20,220,790	-7.7	-7.0	-0.7	2,199.07	1,407
السلع الاستهلاكية	0.74	1.9	20.6	233	2,040,341	2,194,388	-8.3	0.4	2.6	1,246.24	378
الطاقة	0.96	2.0	10.8	1,200	3,053,912	12,072,854	0.7	-6.8	-4.7	1,747.46	492
الخدمات المالية	10.59	1.1	12.2	11,700	39,634,336	201,894,964	-14.7	-5.6	-2.6	1,638.55	5,415
الرعاية الصحية	0.55	1.8	25.4	3	2,245	3	-1.6	4.5	2.1	581.45	279
صناعية	4.73	1.2	14.0	10,287	27,449,806	133,903,713	-5.5	-2.1	-1.4	715.78	2,419
التأمين	1.54	1.1	10.8	561	791,788	2,228,223	-3.6	2.0	-1.3	1,878.09	790
العقار	7.58	1.0	16.3	8,890	17,216,385	75,005,655	-11.4	-4.2	-2.9	1,798.76	3,878
التكنولوجيا	0.02	1.0	NM	61	41,898.06	393,297	-15.3	2.8	0.9	807.52	11
الاتصالات	7.65	2.3	10.1	3,244	10,840,142	18,593,488	4.3	-0.9	-2.7	1,277.94	3,912
منافع	0.30	1.1	10.3	390	411,854	2,896,885	-5.4	-2.1	-3.4	371.05	155

ملخص السوق:

- ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول والرئيسي 5% و 7% و 35% و 41% على التوالي.
- ارتفاع وتيرة البيع بسبب عطلة العيد وظروف الحرب.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8405، ومستوى الدعم عند 8394 و 8637 و 8340، والمقاومة عند 8463. أغلق مؤشر السوق الأول عند 8988، ومستويات الدعم عند 8908 و 8813 و 8767، والمقاومة عند 9011. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7716، ومستويات الدعم عند 7709 و 7649 و 7589، والمقاومة عند 7745



عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



الخنة: 590 مليون دينار حجم الفرص والمشروعات التي حددتها «بيوت» في 2025

112.3% نسبة نمو العقود الفعلية تحت التنفيذ في العام الماضي



بيان صحفي مؤتمر المحليين «بيوت» القابضة « للنشر في عدد الاثنين 30 مارس 2025

عقدت شركة «بيوت القابضة» مؤتمر المحليين عن العام المالي 2025 بمشاركة نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي عبد الرحمن محمد صالح الخنة. وبهذه المناسبة كشف الخنة عن أن محفظة مشروعات الشركة لعام 2025، بشأن حجم الفرص والمشروعات التي تم تحديدها تقدر قيمتها بنحو 590 مليون دينار كويتي، حيث سيتم تنفيذها على مدى يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات في المتوسط، ومن بين هذه الفرص، قمنا بتأهيل مشروعات بقيمة 211 مليون دينار كويتي، ومن هذه القيمة فزنا بالفعل بعقود قيمتها 86 مليون دينار كويتي. وأوضح الخنة بأن بقية القيمة؛ لا تزال قيد الانتظار لدى العملاء، والبعض الآخر لم يتم الفوز به. وهذه هي الطريقة التي نتبع بها مسار محفظة مشروعات «بيوت»، موضحاً بأن قيم عقود المشروعات التي فازت بها «بيوت» العام الماضي مقارنة مع 2024 قد تضاعفت قيمتها من 40.5 مليون دينار كويتي في 2024، إلى نحو 86 مليون دينار كويتي في 2025 بنسبة نمو تبلغ 112.3%، ما يعكس قدرات الشركة التنافسية التي تتمتع بها، كما يُبرز الزخم القوي للنمو الذي تحقق خلال العام الماضي.

وأوضح الخنة أن «بيوت» تتبع سياسات مرنة وتحوطية تستهدف استدامة العقود من خلال تأمين مصادر مستقرة للدخل، والبحث عن أسواق وعقود جديدة للحفاظ على استثمارية التنوع في قاعدة العملاء للحد من مخاطر التركيز على سوق أو عميل بعينه.

وعن أهم أسواق الارتكاز بالنسبة لشركة بيوت قال الخنة، «تظل دولة الكويت دولة المقر والمصدر الأساسي لمشروعاتنا، أما بالنسبة للبحرين، فطالما تحدثنا عن المشروع الاستثنائي الذي تتراوح قيمته بين 180 و190 مليون دينار كويتي، فإنه لا يزال قيد الدراسة ونحن نتابعه مع عملائنا بشكل متواصل وحثيث.

كما يعد السوق السعودي والإماراتي من أكبر وأهم الأسواق بالنسبة لـ«بيوت»، أيضاً السوق القطري يشهد معدلات نمو ملحوظة في ظل توسعات استراتيجية ونوعية مستمرة ترفع من زيادة الطلب على خدماتنا في قطر.



عبدالرحمن محمد الخنة

ريل استيت هاوس

وعن ارتكازات «بيوت» التشغيلية قال الخنة أن شركة ريل إستيت هاوس العقارية تعد أحد أهم أذرع «بيوت» للقطاع العقاري والتي تعمل على تنفيذ مشاريع استراتيجية سيكون لها أثر مالي ملموس على المجموعة مستقبلاً.

ومن هذه المشاريع الجديدة مشروع «المنى»، وهو أحد المشروعات التي فزنا بترسيبها ضمن تحالف، والمشروع يشمل نحو 27,000 متر مربع من العقارات التجارية وحوالي 60 وحدة سكنية، ونعتبره مشروعاً متكاملًا يضم وحدات سكنية وتجارية. Top of Form Bottom of Form ومن المتوقع أن يبلغ معدل العائد الداخلي لهذا المشروع 12.3%، فيما تُقدر مدة التنفيذ بنحو 15 عامًا تبدأ بحلول الربع الثاني أو الثالث من عام 2028. أيضاً لدى بيوت أحد أبرز وأهم مشروعات نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية التي فزنا بها وسيضيف قيمة

جوهريّة لأداء الشركة بمجرد بدء تشغيله، ونأمل أن يتم ذلك بحلول العام المقبل، وهو مشروع «المطلاع بلس» بمساحة تبلغ 250 ألف متر مربع، يضم معارض تجارية ومكاتب وخدمات لوجستية للغير، وساحات مفتوحة ومطاعم؛ تلك هي الأنشطة الموجودة داخل هذا المشروع، حيث قمنا بإنشاء هذه التجربة في واحدة من المناطق المطورة حديثاً في الكويت وهي منطقة المطلاع التي تقع في الجهة الشمالية من البلاد،

وستصبح هذه المنطقة بحد ذاتها أكبر مدينة في الكويت، فمن المتوقع أن تستوعب أكثر من 300 ألف نسمة بحلول عام 2030. وتُعد الجهة الوحيدة في هذه المنطقة التي تقدم مثل هذه التجربة الكبيرة - ولا أريد اعتبارها مجرد مركز تجاري تقليدي - بل هي وجهة متكاملة تقدم تجربة فريدة، وهذا ما يمنح المشروع طابعاً خاصاً ويعزز تفرد في تلك المنطقة. وحول الموقف الحالي للمشروع؛ كشف الخنة أنه تم

228 مليون دينار إجمالي أصول المجموعة بنمو 7.1%

إيرادات 2025 نمت 9% والنمو المركب في 3 سنوات 6%



توسع إقليمي مستمر

وكشف الخننه عن أن «بيوت» مستمرة في التركيز على التوسع الإقليمي، ويمكن رصد ذلك من مدى كفاءة العائد على حقوق المساهمين فيما يتعلق بهذا التوسع، كما تحرص الشركة على تحقيق نمو في العمليات الإقليمية مقارنة بالعمليات المحلية في الكويت، حيث ارتفعت من 14% إلى 18%، ونحن مستمرين في مراقبة وتنمية هذا الجانب.

وبين الخننه أن إحدى الركيزتين الأساسيتين اللتين نركز عليهما في استراتيجية التنوع هو توسعنا في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالحصول على الترخيص العام الماضي لم يساهم في فتح آفاق جديدة لمحفظه مشروعاتنا فقط، بل أدى أيضًا إلى نمو ربحية أعمالنا في السوق الإماراتي بنسبة تقارب 70%.

أما في المملكة العربية السعودية، ثاني أكبر الأسواق لـ«بيوت»، فقد ضاعفنا إيراداتنا لتصل إلى ما يقارب 50 مليون ريال سعودي، مع تحقيق هامش ربح إجمالي ممتاز. ونحن ننظر بتفاؤل وإيجابية كبيرين إلى السوق السعودي فيما يخص طبيعة أعمالنا، حيث نشهد نموًا متوازنًا في أعمالنا مع حكوما عالمية أخرى.

خدمات جديدة في سياق عمليات التطوير وتنوع الخدمات كشف الخننه عن قيام «بيوت» بتطوير أعمالها الإدارية من خلال استخدام نظام «سيلز فورس» وهو أضخم نظم إدارة علاقات العملاء في العالم.

ويتميز هذا النظام بارتباطه بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي ستدعمنا، أولاً في تحديد الفرص المتاحة، وثانياً في تقييم هذه الفرص ومنحنا تحليلاً دقيقاً حول نسبة احتمالية الفوز بالتعاقد ونوعية العملاء وطبيعة العقود المستهدفة.

قدرات تنافسية عالية تتميز بها «بيوت» تؤهلنا لمواصلة زخم النمو والفوز بالعقود

كما نتولى الجانب اللوجستي الخاص بالموارد، وهو يشمل السكن وخدمات تقديم وجبات الطعام وخدمات النقل وكل ما يلزم لضمان أن يتمتع الموظف بإنتاجية عالية في مقر العمل وبحياة مهنية هادئة وملائمة؛ وهذا هو ما نقصده بالحلل الشاملة التي تسهم في زيادة إنتاجية العميل نتيجة تحمل أعباء ضخمة إدارية ولوجستية عن كاهل العملاء. وتتمثل إحدى الإنجازات الرئيسية التي نحرص دائماً على تتبعها في تنوع مصادر الإيرادات بين العقود التي نبرمها مع كبرى الحكومات في العالم، كما عززت «بيوت» حصتها من الإيرادات التي تأتي من مصادر غير تابعة لحكومات الدول الكبرى لترتفع من 42% إلى 49%. وكان هدفنا الوصول إلى نسبة متساوية بين الطرفين (50% مقابل 50%)، لذا نحن على وشك تحقيق هذا الهدف.

إنجاز حتى الآن ما يقارب من 40% من أعمال الإنشاء في المشروع، ومن المتوقع أن يتم التشغيل في الربع الأول من العام المقبل.

وأكد أنه لأهمية واستراتيجية المشروع فهو يشهد إقبالا نوعياً وزخماً قوياً في عمليات التأجير؛ فنحن لا نزال في مرحلة التفاوض مع المستأجرين الرئيسيين، ولقد غطينا بالفعل 17% من إجمالي المساحات القابلة للتأجير، وذلك من خلال المستأجرين الرئيسيين فقط، فنحن لم نفتح باب التأجير بعد لصغار تجار التجزئة؛ إذ نريد الانتهاء أولاً من التعاقد مع المستأجرين الرئيسيين.

أداء وأرقام «بيوت» لعام 2025

حققت شركة «بيوت» نموًا بلغ حوالي 9%، حيث ارتفعت الإيرادات إلى 85 مليون دينار كويتي مقابل 78 مليون دينار كويتي في عام 2024. وقد ساهم قطاعنا في شركة بيت الموارد الكويتي (كي آر إتش) بحوالي 89% من هذه الإيرادات، بينما يساهم قطاع العقارات بنسبة 11%.

وقد بلغت ربحية السهم 27.49 فلساً في 2025 مقارنة بالعام الماضي 28.01 فلساً تقريباً، أما متوسط النمو المركب خلال السنوات الثلاثة الماضية من 2023 حتى 2025 فقد ارتفع بنسبة 6%، فقد حققنا زيادة في مجمل الربح بنسبة 9.5% تقريباً، حيث بلغ 23.5 مليون دينار كويتي في عام 2025 بنسبة 27.7% مقارنة بعام 2024 الذي بلغ 21.5 مليون دينار كويتي بنسبة 27.5%.

أما عن إجمالي الأصول، فقد ارتفعت هذه النسبة بفضل مشروع «المطالع»، وقد ساهم هذا المشروع في نمو الأداء الميداني خلال عام 2025، وبلغ إجمالي أصول المجموعة 228 مليون دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 7.1%. وقد بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة 15.8% مقارنة بنسبة 16.1% في العام الماضي.

بيوت شركة فريدة

تعد شركة بيوت القابضة باختصار شديد ما نسميه بالمزود الرائد والكامل لحلل الموارد البشرية الشاملة، حيث توفر الموارد البشرية لعملائنا من خلال شركتنا التابعة بيت الموارد الكويتي (كي آر إتش)، والمقصود بحلول الموارد البشرية الشاملة هو أننا نوفر المنظومة المتكاملة المحيطة بالموارد البشرية نفسها. فالشركة توفر الكوادر البشرية بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها فيما يتعلق بالموارد البشرية، مثل التوظيف وإدارة الرواتب وتهيئة الموظفين الجدد وتعبئة الموارد البشرية ونقلهم إلى مواقع العمل وإنهاء تواجدهم وسحبهم منها، وهو ما نسميه بالجانب الإداري للموارد البشرية.

حفظ الله دول الخليج

وعند اقترابنا من نهاية هذا الوضع، أعتقد أن فرصاً اقتصادية كبيرة ستظهر عندما تشهد منطقة الخليج والشرق الأوسط استقراراً وسلاماً أكبر.

دول مجلس التعاون الخليجي، فنحن نمربظروف نأمل بإذن الله أن نتجاوزها، قائلاً، أؤمن شخصياً من واقع نظرتي المتفائلة بأن هذا الوضع سينتهي بشكل أو بآخر،

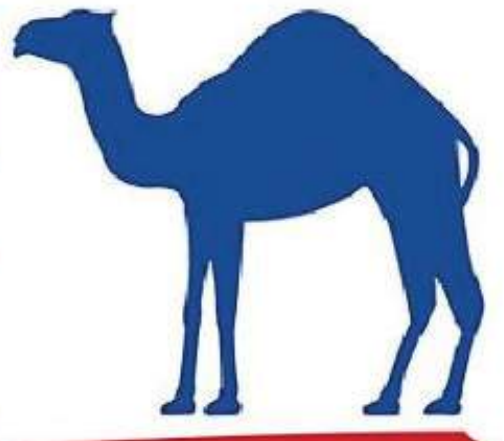
في ختام أعمال مؤتمر المحللين قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة «بيوت» عبدالرحمن الخننه، «أسأل الله العلي القدير أن يحفظنا ويحفظ

التقرير الأسبوعي عن أداء أسواق النقد

«الوطني»: تداعيات الحرب تنعكس على أولى قراءات مؤشر مديري المشتريات

الاتجاه العام للبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول لا يزال راسخاً

تقلبات الأسواق تتسارع مع تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي

الوطني
NBK

التعليق على أداء الأسواق

ذكر التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد الصادر عن بنك الكويت الوطني لقد شهد الأسبوع الماضي أكثر تقلبات الأسواق حدة منذ اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، على خلفية عدد من التطورات الجيوسياسية التي أعادت تشكيل معنويات المستثمرين عبر مختلف فئات الأصول. فبعد أن افتتحت الأسواق الآسيوية تعاملات يوم الاثنين على خسائر حادة واسعة النطاق، انعكس الاتجاه بالكامل عقب إعلان البيت الأبيض عن إحراز تقدم في المسار الدبلوماسي مع إيران نحو إمكانية التوصل إلى حل للأعمال العدائية. وأعقب ذلك موجة صعود واسعة النطاق كانت الأكثر اتساعاً وحدة خلال هذه الفترة، إذ سجلت أسواق الأسهم أفضل أداء يومي لها منذ بداية الصراع، في حين تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ، وقادت أسهم الشركات الأكثر تأثراً بأسعار الطاقة تعافي الأسواق. إلا أن هذا التفاؤل ظل محدوداً وقصير الأمد، إذ أدت الإشارات المتضاربة من كلا الطرفين إلى بقاء الأسواق ضمن نطاق حذر تحركه العناوين الإخبارية طوال بقية الأسبوع. وبحلول يوم الجمعة، مددت الولايات المتحدة نافذة المسار الدبلوماسي حتى 6 أبريل، في ظل استمرار المفاوضات، إلا أن غياب أي تأكيد على إجراء محادثات مباشرة، إلى جانب استمرار الحشد العسكري في المنطقة، أبقى المشاركين في الأسواق في حالة من انعدام القناعة تجاه أي اتجاه واضح. واختتمت الأسهم الأمريكية تداولات الأسبوع على خامس خسارة أسبوعية متتالية، في أطول سلسلة تراجع منذ العام 2022.

من جهة أخرى، قدمت بيانات مؤشر مديري المشتريات، الصادرة في منتصف الأسبوع، أول مؤشرات فورية على انعكاسات الصراع على النشاط الاقتصادي الأساسي عبر الاقتصادات الرئيسية. إذ كان أداء قطاعات التصنيع مفاجئاً بقراءات فاقت التوقعات نتيجة لتسارع الشركات إلى تكوين المخزونات بشكل استباقي والتحوط ضد أي اضطرابات محتملة في سلاسل الإمدادات، في حين جاءت أنشطة الخدمات دون التوقعات على نطاق واسع، مع تراجع ثقة المستهلكين ووقوع قطاع الأعمال تحت وطأة ارتفاع تكاليف الطاقة. كما تصاعدت الضغوط التضخمية في كلا القطاعين، ما زاد من تعقيد الموقف الصعب الذي تواجهه البنوك المركزية عالمياً. وفي أسواق الدخل الثابت، ارتفعت عائدات السندات الحكومية إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات في بداية الأسبوع قبل أن تتراجع هامشياً، إلا أن الاتجاه العام نحو بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول ظل راسخاً. وفي أسواق العملات، نجح الدولار الأمريكي في تعزيز

في الشرق الأوسط. إذ تسارعت وتيرة كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، في حين شهدت تكاليف المدخلات ارتفاعاً ملحوظاً، مع تصاعد الضغوط السعرية واتجاهها نحو أعلى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات نتيجة انتقال تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل عبر سلاسل الإمداد. وتعزز هذه البيانات الرأي بأن قطاع التصنيع الأمريكي يتفوق على معظم نظرائه عالمياً، بدعم جزئي من تحول الولايات المتحدة إلى مصدر صافٍ للطاقة.

تراجع قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الولايات المتحدة إلى 51.1 في مارس، في أبطأ وتيرة توسع يشهدها المؤشر في أحد عشر شهراً وسط ضعف الطلب الاستهلاكي وقطاع الأعمال تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الولايات المتحدة إلى 51.1 في مارس، وجاءت دون التوقعات البالغة 52.0 وأقل من قراءة فبراير البالغة 51.7، ليسجل المؤشر بذلك أبطأ وتيرة توسع لقطاع الخدمات خلال أحد عشر شهراً. وعزت الشركات ذلك إلى ضعف ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال، في ظل تفاقم تأثير الحرب في الشرق الأوسط على المخاوف القائمة بشأن ارتفاع عجز الإنفاق واستمرار الضغوط السعرية. كما تباطأت وتيرة نمو الأعمال الجديدة، مع تراجع كل من الطلب المحلي والخارجي، في حين قامت الشركات بخفض أعداد الموظفين استجابة لتراجع هوامش العملاء. وتضيف هذه القراءة مزيداً من التعقيد إلى معادلة السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، حيث كان تراجع تضخم قطاع الخدمات أحد الركائز الأساسية لسيناريو الهبوط الناعم، وأي اتساع لنطاق ضعف هذا القطاع من شأنه أن يعزز المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد بوتيرة أكثر حدة، في وقت تتضاءل فيه

مكاسبه مدفوعاً بالطلب على أصول الملاذ الآمن، في حين حافظ اليورو على استقراره النسبي بدعم من تحول نبرة البنك المركزي الأوروبي نحو التشدد في وقت سابق من الشهر، بينما ظل الجنيه الإسترليني واقعاً تحت الضغوط. أما الين الياباني، فكان الأكثر تعرضاً للضغوط بين العملات الرئيسية خلال الأسبوع، في ظل حساسية الاقتصاد الياباني لارتفاع أسعار الطاقة وضيق هامش تحرك البنك المركزي لتشديد السياسة النقدية في ظل التباطؤ الاقتصادي، مع تزايد التصريحات الرسمية بشأن الاستعداد للتدخل عند مستويات معينة. أما الذهب فواصل سلسلة خسائره الأخيرة، متراجعاً على الرغم من تصاعد المخاطر الجيوسياسية، في ظل تحول توجهات الأسواق من الطلب على الملاذات الآمنة إلى توقعات رفع أسعار الفائدة، ما أضعف جاذبية المعدن الذي لا يدر عائداً في بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة.

أمريكا الشمالية

ارتفع قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في الولايات المتحدة إلى 52.4 في مارس متجاوزة التوقعات، بدعم من تكوين المخزونات والتحوط من اضطرابات سلاسل الإمدادات ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في الولايات المتحدة إلى 52.4 في مارس، متجاوزة التوقعات البالغة 51.5، وجاءت أعلى من قراءة فبراير التي بلغت 51.6، بما يؤكد استمرار مرونة النشاط الصناعي الأمريكي على الرغم من تصاعد ضغوط الاقتصاد الكلي. وعلى غرار ألمانيا والمملكة المتحدة، استفاد المصنعون المحليون من تسارع العملاء إلى تكوين المخزونات كإجراء احترازي لمواجهة اضطرابات سلاسل الإمدادات، لا سيما بالنسبة للسلع التي تمر عبر مسارات الشحن



ارتفاع طلبات إعانة البطالة في أمريكا بوتيرة معتدلة إلى 210 ألف طلب بما يتسق مع التوقعات



تراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في المملكة المتحدة مسجلة 51.2 في مارس، وجاءت دون التوقعات البالغة 52.8، وبانخفاض حاد عن قراءة فبراير البالغة 53.5، ما يعكس التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع ثقة المستهلكين، وتساعد حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط على النشاط الاقتصادي. وسجل القطاع أبطأ وتيرة توسع في عدة أشهر، مع تباطؤ تدفقات الأعمال الجديدة نتيجة تراجع الإنفاق التقديري لكل من الأفراد والشركات. كما ظلت الضغوط السعرية مرتفعة، مع استمرار شركات الخدمات في تمرير ارتفاع تكاليف المدخلات إلى العملاء. من جهة أخرى، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب نتيجة لذلك، فيما تساهم هذه البيانات في تفاقم معضلة بنك إنجلترا الذي يواجه تباطؤ الاقتصاد في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر التضخم، ما يعقد التوجهات المستقبلية للسياسة النقدية. وتعكس الأسواق حالياً تسعير احتمالات رفع أسعار الفائدة بدلاً من خفضها خلال العام 2026. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3256.

آسيا والمحيط الهادئ

تباطؤ معدل التضخم في أستراليا هامشياً إلى 3.7% على أساس سنوي في فبراير، وجاء دون التوقعات إلا أنه ما يزال أعلى بكثير من النطاق المستهدف للبنك المركزي في ظل مخاطر ارتفاعه نتيجة لضغوط أسعار الطاقة. ارتفع المؤشر الكلي لأسعار المستهلكين في أستراليا بنسبة 3.7% على أساس سنوي في فبراير، وجاء دون التوقعات وأقل من القراءة السابقة البالغة 3.8%، ما يوفر قدراً محدوداً من الارتياح. إلا أن المعدل ما يزال أعلى بكثير من النطاق المستهدف للبنك الاحتياطي الأسترالي البالغ 2-3%، في حين يتوقع أن يكون هذا التباطؤ مؤقتاً. وكان الاحتياطي الأسترالي قد رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.10% في الأسبوع السابق، حيث حذرت ميشيل بولوك، محافظ البنك المركزي، صراحة من أن ارتفاع أسعار النفط العالمية لم يكن العامل الرئيسي وراء القرار، مشيرة إلى أن التضخم الأساسي كان مرتفعاً في الأساس. ومع الارتفاع الملحوظ لأسعار الطاقة منذ صدور بيانات فبراير، تتوقع الأسواق تسجيل تسارع ملموس في قراءات مارس وأبريل، مع انتقال أثر ارتفاع أسعار الوقود إلى تكاليف النقل والمرافق العامة وأسعار السلع بشكل أوسع. وعليه، من المرجح أن يستمر التوجه المتشدد للبنك الاحتياطي الأسترالي على الرغم من هذا التراجع الهامشي الذي سجلته القراءة.

تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في ألمانيا إلى 51.2 في مارس، وجاء دون التوقعات البالغة 52.5، وبانخفاض ملحوظ عن قراءة فبراير التي سجلت 53.5، في إشارة إلى أن قطاع الخدمات بدأ يتحمل التداعيات الأولية للحرب على النشاط الاقتصادي. وتباطؤ نمو النشاط التجاري إلى أضعف وتيرة يسجلها منذ بداية موجة التعافي الحالية في سبتمبر 2025، متأثراً بتراجع تدفقات الأعمال الجديدة نتيجة تزايد الضغوط السعرية وارتفاع مستويات عدم اليقين لدى المستهلكين والشركات على حد سواء. كما انخفضت معدلات التوظيف للمرة الأولى منذ عدة أشهر، مع قيام الشركات بتقليص أعداد العاملين نتيجة تراجع هوامش العملاء. وانخفض مؤشر مديري المشتريات المركب في ألمانيا إلى 53.2 إلى 51.9، ليسجل أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر، في ظل تباين أداء القطاعين، حيث يستفيد قطاع التصنيع من تقديم الطلبات بشكل استباقي، بينما يتحمل قطاع الخدمات صدمة الطلب على المدى القريب نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة وتراجع الثقة. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1508.

المملكة المتحدة

استقرار مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في المملكة المتحدة عند 51.4 في مارس متجاوزاً التوقعات، بدعم من التسريع الاستباقي لتقديم الطلبات على المدى القريب. سجلت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في المملكة المتحدة 51.4 في مارس، ليتجاوز بذلك المؤشر التوقعات البالغة 50.0، وبما يتسق إلى حد كبير مع قراءة فبراير البالغة 51.7، الأمر الذي يشير إلى استمرار توسع قطاع المصانع. وعلى غرار ألمانيا، أفاد المصنعون في المملكة المتحدة بتسريع وتيرة التقدم بالطلبات بشكل استباقي، حيث سعى العملاء إلى تأمين سلاسل الإمدادات تحسباً لظهور المزيد من الاضطرابات المحتملة نتيجة الصراع الحالي. هذا وما تزال ضغوط تكاليف المدخلات مرتفعة، مع مساهمة تكاليف الطاقة والنقل في استمرار الضغط على الهوامش. وتشير هذه القراءة إلى أن القطاع الصناعي تمكن حتى الآن من الحفاظ على تماسكه في مواجهة صدمة الطاقة، إلا أن ثقة الأعمال شهدت تراجعاً، فيما تظل استدامة مستويات النشاط الحالية غير مؤكدة في ظل غياب حل لأزمة مضيق هرمز. مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في المملكة المتحدة يشهد تراجعاً حاداً ويصل إلى 51.2 في مارس دون التوقعات، مع تأثير ضغوط الطاقة وضعف الطلب على النشاط

قدرة الاحتياطي الفيدرالي على التيسير. ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة إلى 210 ألف طلب بما يتسق مع التوقعات، وتراجع الطلبات المستمرة إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ مايو 2024 بما يؤكد مرونة سوق العمل. ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية للأسبوع المنتهي في 21 مارس هامشياً بمقدار 5 آلاف طلب لتصل إلى 210 ألف طلب، بما يتسق مع توقعات السوق، وباستقرار نسبي مقارنة بقراءة الأسبوع السابق التي بلغت 205 ألف طلب. كما تراجع المتوسط المتحرك لأربعة أسابيع بشكل هامشي إلى 210,500، في إشارة إلى استمرار مرونة سوق العمل الأمريكي على الرغم من تحديات الاقتصاد الكلي. وفي المقابل، انخفضت الطلبات المستمرة بشكل ملحوظ بمقدار 32 ألف طلب لتصل إلى 1,819,000 طلب، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ مايو 2024، وأقل بكثير من التوقعات، ما يعكس بقاء عمليات تسريح الموظفين ضمن نطاق محدود، وعدم تأثير سوق العمل بشكل جوهري حتى الآن بارتفاع أسعار النفط وتشديد السياسة النقدية. كما تراجعت الطلبات المقدمة من موظفي الحكومة الفيدرالية، والتي تعد مؤشراً هاماً على تأثير تقليص أعداد العاملين في القطاع الحكومي، بمقدار 59 طلب لتصل إلى 584، بما يعكس درجة من الاستقرار. وتتباين هذه البيانات مع القراءة الضعيفة لوظائف القطاع غير الزراعي لشهر فبراير البالغة 92- ألف وظيفة، مما يعزز الرأي بأن سوق العمل يتسم بانخفاض معدلات التوظيف والتسريح في آن واحد، بدلاً من دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش صريح. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 100.151.

أوروبا

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في ألمانيا متجاوزاً التوقعات، مدفوعاً بتقديم الطلبات بشكل استباقي تحوطاً لمخاطر اضطرابات سلاسل الإمدادات. قفز مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في ألمانيا إلى 51.7 في مارس، متجاوزاً بشكل ملحوظ التوقعات البالغة 49.6 ومرتفعاً من 50.9 نقطة في فبراير، ليسجل أقوى وتيرة توسع للقطاع الصناعي الألماني منذ يونيو 2022. ويعزى هذا الأداء القوي إلى حد ما إلى تسريع وتيرة تقديم الطلبات بشكل استباقي، حيث أفادت الشركات بأن العملاء عمدوا إلى تسريع طلباتهم بهدف تكوين المخزونات والتحوط ضد أي اضطرابات محتملة قد تتعرض لها سلاسل الإمدادات نتيجة الصراع في الشرق الأوسط. وارتفعت الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة في أربعة أعوام، فيما تسارعت وتيرة الإنتاج إلى أعلى مستوياتها في 45 شهراً. إلا أن قوة المؤشر الكلي تخفي في طياتها ضغوط الركود التضخمي، إذ قفزت تكاليف المدخلات إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2022، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة والوقود والنقل والمواد الخام، في حين بلغت أسعار المصانع أعلى مستوياتها في ثلاثة أعوام. كما امتدت فترات تسليم الموردين للشهر السابع على التوالي. وفي المقابل، تراجعت توقعات الأعمال بشكل حاد مع تزايد حذر الشركات إزاء الأثر الاقتصادي المستدام للحرب، ما يشير إلى أن الزخم الذي يشهده القطاع الصناعي في الوقت الحالي قد يكون مؤقتاً. تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في ألمانيا إلى 51.2 في مارس، وجاء دون التوقعات في ظل التأثير السلبي لحالة عدم اليقين الناجمة عن الحرب وارتفاع تكاليف الطاقة وتأثيرها على النشاط والثقة

تشغيل أولى الرحلات عبر الدمام ابتداءً من 1 أبريل الشطبي: الخطوط الجوية الكويتية تستأنف الرحلات المجدولة من وإلى لاهور

رحلتان أسبوعياً يومي الأربعاء والسبت

إمكانية الحجز
عبر مركز الاتصال
171 والواتساب
ومكاتب المبيعات

مغادرة الحافلات
إلى الدمام قبل
8 ساعات من
الإقلاع

استقبال المسافرين
في الخيران مول
قبل موعد الرحلة
بـ24 ساعة



الكابتن عبدالوهاب إبراهيم الشطبي

تواصل شركة الخطوط الجوية الكويتية إطلاق عدد من الوجهات عبر مطار الملك فهد الدولي بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، فبعد الإعلان عن تشغيل رحلات إلى لندن والقاهرة واسطنبول، يستأنف الناقل الوطني لدولة الكويت تشغيل رحلاته المجدولة إلى مدينة لاهور اعتباراً من 1 أبريل 2026 ويواقع رحلتان في الأسبوع يومي الأربعاء والسبت، وذلك عبر تشغيل الرحلات من مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام، بعد نقل الركاب براً عبر منفذ النويصيب.

هذا وسيتم استقبال المسافرين في صالة الخيران مول قبل موعد الإقلاع بـ24 ساعة، فيما تغادر الحافلات المتجهة إلى المنفذ البري قبل 8 ساعات من موعد إقلاع الرحلة من مطار الدمام، وللمسافرين الراغبين بالسفر بمركباتهم الخاصة، أتاحت الخطوط الجوية الكويتية إمكانية بدء إجراءات السفر سواء من الخيران مول أو من مكتب مبيعات الشركة الواقع بمنطقة ضاحية صباح السالم كخيار إضافي، ومن ثم التوجه إلى مطار الدمام لقبول الأمتعة قبل موعد مغادرة الرحلة بـ3 ساعات، حيث أن آخر موعد لقبول المسافرين ساعة قبل الإقلاع.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف الكابتن/ عبدالوهاب إبراهيم الشطبي بأن الخطوط الجوية الكويتية مستمرة في توسيع خيارات السفر أمام مسافريها الكرام وتوفير حلول تشغيلية مرنة لهم بإضافة وجهة لاهور على جدول رحلاتها بجانب لندن والقاهرة واسطنبول، مؤكداً على أن الشركة تعتمد نهجاً مرناً يواكب المتغيرات التشغيلية ويعزز من جاهزية الخدمات المقدمة للمسافرين، رغم الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة.

وذكر الشطبي أن الخطوط الجوية الكويتية تواصل تنفيذ خططها التشغيلية بكفاءة عالية لضمان انسيابية حركة السفر، مشيراً إلى أنها سعت في الآونة الأخيرة لتجهيز كافة الإمكانيات والأليات المتاحة لبدء استقبال طلبات السفر ومن ثم توفير رحلات للمسافرين على وجهات محددة، لافتاً بالوقت ذاته إلى أن الشركة قامت بتوفير خدمة تقديم طلب إصدار التأشيرة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة للمقيمين بشرط الحجز المسبق على رحلات الخطوط الجوية الكويتية.

وأوضح الشطبي أن الخطوط الجوية الكويتية توفر خدمة الليموزين لركاب الدرجتين الرويال ورجال الأعمال

شرط الحجز المسبق
لتقديم طلب اصدار
تأشيرة عبور إلى المملكة
العربية السعودية

خدمة ليموزين
متاحة للرويال ورجال
الأعمال.. وللسياحية
برسوم وفق الشروط

الجهات المعنية داخل وخارج دولة الكويت لتأمين أفضل الحلول التشغيلية، مشدداً على أن سلامة وأمن المسافرين وأطقم الطائرات تمثل أولوية قصوى للناقل الوطني.

هذا وقد أتاحت الخطوط الجوية الكويتية الحجز للمسافرين الراغبين بالسفر عبر مركز اتصال خدمة العملاء 171 أو خدمة الواتساب على الرقم 009651802050، بالإضافة إلى مكاتب مبيعات الخطوط الجوية الكويتية.

من وإلى الخيران مول فقط، كما تم توفيرها لركاب الدرجة السياحية بأسعار محددة وفق شروط وأحكام الخدمة.

وبين أن الخطوط الجوية الكويتية وبالتعاون مع الخيران مول، ستقوم بتقديم عروض حصرية للمسافرين لعدد من العلامات التجارية المتوفرة بالخيران مول مما يتيح الفرصة لهم للتسوق قبل المغادرة وبأسعار مميزة. واختتم الشطبي أن الشركة تعمل بشكل متواصل مع

بنمو 44 %

« ايفا » تحقق 11,517,596 مليون دينار أرباحاً في عام 2025

مجلس الإدارة: توزيع أسهم منحة 10 % من رأس المال



صالح السلمي

السلمي : الانتقال إلى السوق الأول أحد ثمار استراتيجية الشركة

ومن الجدير بالذكر بأن قرار الجمعية العمومية بتحول الشركة للعمل بأحكام الشريعة الإسلامية يفتح آفاق جديدة في الاستثمار في فرص استثمارية جاذبة حالية ومستقبلية .

التابعة والزميلة لها والتي بدورها أدت لهذه النتائج الجيدة . والتي تعكس ديدن هذه المجموعة التي ننتمي لها من حيث الكفاءة والتنوع.

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا» ، نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث حققت الشركة صافي ربح بلغ 11,517,596 مليون دينار مقارنة مع 8,018,316 مليون في 2024، مسجلة نمواً بنسبة 44 % . وأوضحت الشركة أن الربح التشغيلي ارتفع إلى 11,179,448 مليوناً في 2025 مقارنة بـ 7,430,994 مليوناً في 2024، بنسبة نمو بلغت 50 % . كما ارتفعت ربحية السهم إلى 22.29 فلس مقارنة مع 15.52 فلس خلال الفترة نفسها من العام الماضي، محققة زيادة بنسبة 44 % . وفيما يتعلق بإجمالي الإيرادات أشارت الشركة إلى أنها بلغت 16,496,325 مليون خلال 2025 مقارنة بـ 10,127,113 مليوناً في 2024.

وفي هذا الشأن قال رئيس مجلس الإدارة - صالح السلمي : «إن الشركة تمكنت خلال عام 2025 من تحقيق أداء تشغيلي مميز يعكس مرونة أعمالها وتنوع استثماراتها، مؤكداً استمرار تحقيق النمو في الأرباح للعام الثالث على التوالي» . وأكد السلمي أن تحقيق هذه الأرباح المتميزة وارتقائها للسوق الأول هي ثمرة ما قام به مجلس الإدارة والعاملين في الشركة من تنفيذ فعال لخطط واستراتيجيات الشركة والشركات

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



شركة المشاريع تحقق أرباحاً بقيمة 16.3 مليون دينار كويتي في عام 2025

الرئيس التنفيذي للمجموعة: «استراتيجية التحوط وتنويع الاستثمارات أثبتت فعاليتها وانعكست بوضوح على نتائجنا، ونستأنف اليوم توزيع الأرباح على مساهمينا»

وبهذه المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة المشاريع الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح "تعكس نتائج شركة المشاريع لعام 2025 تقدمنا في تنفيذ استراتيجيتنا الرامية إلى الحفاظ على القيمة وتنميتها لمساهميننا وأصحاب المصالح، من خلال تعزيز أداء شركات محفظتنا الاستثمارية والحفاظ على قاعدة استثمارية متوازنة ومتنوعة. وقد واصلت قطاعاتنا الرئيسية إظهار مستويات عالية من المرونة وحققت أداءً تشغيلياً قوياً، ونستأنف اليوم توزيع الأرباح على مساهمينا. خلال العام، اتخذت شركة المشاريع عدداً من المبادرات الاستباقية لإدارة الالتزامات، مما ساهم في تعزيز قوة ميزانيتها العامة وتحسين تصنيفاتنا الائتمانية، الأمر الذي عزز ثقة الأسواق بالمركز المالي للشركة وتوقعاتها على المدى البعيد".

وأضافت "ومع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، نؤكد التزامنا بمواصلة الإدارة المنضبطة لرأس المال وتحقيق نمو مستدام عبر محفظتنا الاستثمارية. وفي هذا الوقت، نجدد التزامنا تجاه دولة الكويت، ونؤكد استعدادنا للمساهمة بكل ما نستطيع دعماً لوطننا ومجتمعنا".



الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

أسهم منحة مجانية عن عام 2025 بنسبة 3% وذلك من الأسهم القائمة باستخدام أسهم الخزينة، وهي التوصية التي تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية.

واصلت شركة مشاريع الكويت (القابضة) تحقيق أداء مالي وتشغيلي إيجابي خلال عام 2025، مدفوعاً بالأداء المستقر لشركات محفظتها الاستثمارية. حيث بلغ صافي الربح 16.3 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 4.4% مقارنة بصافي الربح المحقق في عام 2024 والذي بلغ 15.6 مليون دينار كويتي. وبلغت ربحية السهم 1.8 فلساً لعام 2025.

كما سجلت الشركة إيرادات تشغيلية بلغت 1.54 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، بزيادة نسبتها 3.1% بالمقارنة مع 1.50 مليار دينار كويتي لعام 2024. ويعكس هذا الأداء تحسناً ملحوظاً في قطاعي الخدمات النفطية والخدمات اللوجستية.

وارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 1.7% لتصل إلى 645 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 634 مليون دينار كويتي في نهاية 2024.

وفي إطار مواصلة تعزيز قاعدة أصولها، بلغ إجمالي الأصول المجمعة للشركة 13.8 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، مرتفعاً بنسبة 6.5% مقارنة بـ 13.0 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وأوصى مجلس إدارة شركة المشاريع بتوزيع

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



13 مليار ريال فائض تجارة قطر السلعية خلال فبراير



سجل الميزان التجاري السلعي لدولة قطر والذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات خلال شهر فبراير عام 2026، فائضا مقداره 13 مليار ريال قطري، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 4.6 مليار ريال قطري، أي ما نسبته 26.4% مقارنة ببيانات شهر فبراير من العام السابق 2025.

ووفق بيانات المجلس الوطني للتخطيط الصادرة اليوم الأحد، سجل الفائض التجاري ارتفاعا مقداره 0.9 مليار ريال قطري، تقريبا أي ما نسبته 7.1% مقارنة مع شهر يناير عام 2026.

بلغت قيمة إجمالي الصادرات القطرية التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير 24.2 مليار ريال قطري في فبراير 2026، بانخفاض نسبته 13.5% مقارنة ببيانات شهر فبراير عام 2025، وانخفضت بنسبة 3.6% مقارنة بشهر يناير عام 2026.

وارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال شهر فبراير عام 2026، لتصل إلى نحو 11.2 مليار ريال قطري، بارتفاع نسبته 8.3% مقارنة ببيانات شهر فبراير عام 2025، وانخفاض نسبته 13.6% مقارنة بشهر يناير عام 2026.

وبالمقارنة بين شهر فبراير عام 2026 وبيانات فبراير عام 2025 انخفضت قيمة صادرات غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى، والتي تمثل الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان لتصل إلى نحو 12.9 مليار ريال قطري، وبنسبة 21.8%..

وانخفضت قيمة زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام لتصل إلى ما يقارب 3.5 مليار ريال قطري، وبنسبة 23.3%، وانخفضت قيمة صادرات زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية غير خام لتصل إلى نحو 2.1 مليار ريال قطري، وبنسبة 5.8%. وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية، فقد احتلت الصين صدارة دول المقصد بالنسبة

وبانخفاض نسبته 59.5%. وجاءت مجموعة أجهزة كهربائية للهاتف (تليفون) أو البرق (تلغراف) السلكيين، بما في ذلك الأجهزة الناقلة للشبكة وأجزائها بقيمة 0.3 مليار ريال قطري، وبارتفاع نسبته 38.9%.

وعلى صعيد الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية، فقد احتلت الصين صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات دولة قطر خلال شهر فبراير/شباط عام 2026، بقيمة 2.0 مليار ريال قطري تقريبا، وبنسبة 18% من إجمالي قيمة الواردات السلعية.

وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية 1.3 مليار ريال قطري، أي ما نسبته 114%، تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 0.8 مليار ريال قطري، أي ما نسبته 7.3%.

لصادرات دولة قطر خلال شهر فبراير عام 2026، بقيمة 4.5 مليار ريال قطري تقريبا، أي ما نسبته 18.6% من إجمالي قيمة الصادرات القطرية.

وجاءت الهند بقيمة 3.7 مليار ريال قطري تقريبا، أي ما نسبته 15.3% من إجمالي قيمة الصادرات، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة 2.1 مليار ريال قطري تقريبا، وبنسبة 8.9%.

وبالمقارنة بين شهر فبراير عام 2026 وبيانات فبراير عام 2025، جاءت مجموعة سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساسا لنقل الأشخاص على رأس قائمة الواردات السلعية، إذ بلغت قيمتها 1.2 مليار ريال قطري، وبارتفاع نسبته 31.5%، تليها مجموعة عنفات نفائة وعنفات دافعة، عنفات غازية أخرى وأجزائها بقيمة 0.4 مليار ريال قطري تقريبا،

تداول 164 عقارا في الكويت بـ 88.44 مليون دينار خلال أسبوعين



سجلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 1 إلى 12 مارس 2026 (أول أسبوعين بالشهر) 88.44 مليون دينار، موزعة على 164 عقارا متداولاً.

ووفق إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة، الصادرة اليوم الأحد، فقد شهد الأسبوع الأول بالفترة من 1 إلى 5 من مارس تداول 66 عقارا موزعة على المحافظات الست بقيمة إجمالية 35.86 مليون دينار.

ولفتت الإحصائية إلى تداول 50 عقارا خاصا خلال الفترة المذكورة بقيمة 18.11 مليون دينار، و 14 عقارا استثماريا بـ 9.75 مليون دينار، وعقاري مخازن بـ 8 ملايين دينار.

وخلال الأسبوع الثاني الممتد من 8 إلى 12 مارس/آذار الحالي، تداول 98 عقارا بـ 52.58 مليون دينار، بواقع 76 عقارا خاصا بـ 30.03 مليون دينار، و 22 عقارا استثماريا بـ 22.55 مليون دينار.

فائض تجارة السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي يرتفع 43% خلال يناير



حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً بفائض الميزان التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يناير 2026م بنسبة 43.1% على أساس سنوي. وأظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة، ارتفاع فائض تجارة المملكة مع دول الخليج إلى 10.51 مليار ريال سعودي (2.8 مليار دولار أمريكي) في يناير الماضي، مقارنة مع فائض بلغ 7.35 مليار ريال (1.96 مليار دولار) في الشهر ذاته من عام 2025م. وحققت المملكة فائضاً تجارياً مع 5 دول خليجية في شهر يناير 2026م، أبرزها مع دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 6.5 مليار ريال (1.73 مليار دولار)، مسجلاً زيادة نسبتها 45.9% على أساس سنوي. وارتفع حجم التبادل التجاري للمملكة مع دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 35.3% على أساس سنوي؛ ليصل إلى 27.33 مليار ريال (7.28 مليار دولار)، مقابل 20.19 مليار ريال (5.38 مليار دولار) في يناير من عام 2025م. وزادت التجارة السلعية بين السعودية و3 دول خليجية في شهر يناير 2026م، كان في مقدمتها الإمارات بحجم تبادل تجاري بلغ 19.06 مليار ريال (5.08 مليار دولار) وازدياد نسبتها 53.2% على أساس سنوي، ثم البحرين بتبادل تجاري قيمته 4.17 مليار ريال (1.11 مليار دولار)، وبارتفاع بلغ 22.2% على أساس سنوي. نمو صادرات السعودية لدول الخليج بنسبة 37.4% .. مقابل زيادة الواردات 31% وارتفعت قيمة صادرات السعودية السلعية (البتروولية وغير البتروولية) إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 37.4% خلال شهر يناير 2026م على أساس سنوي. وبلغت صادرات المملكة إلى دول الخليج 18.92 مليار

ريال (970.03 مليون دولار) بزيادة 17.98% على أساس سنوي، فيما بلغت قيمة إعادة التصدير (السلع المعاد تصديرها) 10.9 مليار ريال (2.9 مليار دولار) مسجلة نمواً بلغ 72.4% عن شهر يناير من العام الماضي. وفي المقابل، زادت فاتورة واردات المملكة من دول الخليج بنسبة 30.9% خلال شهر يناير 2026م على أساس سنوي، لتبلغ 8.4 مليار ريال (2.24 مليار دولار)، مقابل 6.42 مليار ريال (1.71 مليار دولار) في الشهر المقارنة من العام الماضي.

ريال (5.04 مليار دولار) في يناير الماضي، مقابل 13.77 مليار ريال (3.67 مليار دولار) في الشهر نفسه من العام 2025م. يذكر أن صادرات السعودية السلعية غير البتروولية لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت ارتفاعاً في شهر يناير 2026م بنسبة 54.59% على أساس سنوي، لتبلغ 14.54 مليار ريال (3.88 مليار دولار)، مقابل 9.41 مليار ريال (2.51 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام الماضي. وبلغت قيمة الصادرات الوطنية غير البتروولية 3.64 مليار

موانئ
MAWANI
FORUM FOR MARITIME
AND PORT AUTHORITY

**تمديد فترة الإعفاء
لحاويات الفارغة الواردة إلى 20 يوم**

المواقع

ميناء الجبيل التجاري
ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام

ماذا تشمل المبادرة

تحفيز الخطوط الملاحية على استيراد الحاويات الفارغة
إعادة توجيه الحاويات من موانئ دول الخليج

الأثر

تحفيز إعادة توجيه الحاويات الفارغة المتواجدة في موانئ دول الخليج العربي إلى السعودية
ترسيخ مكانة كمركز لوجستي إقليمي وعالمي
تحسين السيولة حركة البضائع
رفع كفاءة التشغيل في الموانئ

تحفيز تدفق الحاويات لدعم الصادرات

#مسارنا_ثابتة_في_عالم_متغير

«موانئ» السعودية تطلق مبادرة تمديد فترة الإعفاء للحاويات الفارغة

أعلنت الهيئة العامة للموانئ «موانئ» عن إطلاق مبادرة تمديد فترة الإعفاء للحاويات الفارغة الواردة عبر ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري، وذلك في إطار دعم تنافسية الموانئ السعودية وتعزيز كفاءة العمليات اللوجستية، بما يساهم في دعم حركة الصادرات الوطنية. وأوضحت الهيئة العامة للموانئ أن المبادرة تهدف إلى تمديد فترة الإعفاء من أجور تخزين الحاويات الفارغة الواردة من 10 أيام إلى 20 يوماً في كلا الميناءين، بما يحفز الخطوط الملاحية على استيراد وإعادة توجيه الحاويات الفارغة إلى موانئ المنطقة الشرقية، ويعزز من تدفقها بشكل مستمر. وأضافت «موانئ»، أن المبادرة تساهم في تحفيز إعادة توجيه الحاويات الفارغة المتواجدة في موانئ دول الخليج العربي إلى ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري، بما يرفع من مستوى توفر الحاويات الفارغة اللازمة لعمليات التصدير، ويدعم انسيابية حركة البضائع عبر الموانئ. وأوضح رئيس الهيئة العامة للموانئ،

سليمان بن خالد المزروع، أن مبادرة تمديد فترة الإعفاء للحاويات الفارغة تُعد ممكناً رئيسياً لتحفيز الخطوط الملاحية على زيادة تدفق الحاويات الفارغة إلى الموانئ السعودية، بما يساهم في تعزيز توفيرها لتلبية احتياجات التصدير. وأضاف المزروع، أن المبادرة تدعم رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز انسيابية حركة الحاويات، إلى جانب الإسهام في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بتوفير الحاويات. وأكد المزروع، أن «موانئ» مستمرة في تطوير مبادرات نوعية تساهم في تعزيز تنافسية الموانئ السعودية، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي إقليمي، بما يتماشى مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. وأشارت الهيئة، في ختام بيانها، إلى أن هذه المبادرة تأتي ضمن جهود تطوير القطاع اللوجستي ورفع كفاءته التشغيلية، بما يعزز من تنافسية الموانئ السعودية، ويدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.

ارتفاع تكاليف الاقتراض في منطقة اليورو لأعلى مستوى منذ سنوات



تتجه السندات الحكومية في منطقة اليورو لتسجيل أحد أضعف الأشهر خلال العقد الماضي، ما يدفع تكاليف الاقتراض في بعض الدول إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات، في ظل تنامي قلق المستثمرين بشأن تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الأوضاع المالية العامة في المنطقة.

وارتفعت تكاليف الاقتراض لأجل 10 سنوات في إيطاليا إلى مستوى بلغ 4.14% يوم الجمعة الماضي، وهو الأعلى منذ منتصف عام 2024 وسط موجة بيع عالمية في أسواق السندات مدفوعة بمخاوف التضخم نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز بينما تراجع العائد لاحقاً إلى 4.08%، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بنحو 0.8 نقطة مئوية منذ بداية الشهر، في تحرك يوازي موجة بيع مماثلة شهدتها المنطقة خلال أزمة الطاقة في عام 2022.

وفي تعاملات متقلبة، لامست عوائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات مستوى يقارب 3.9% خلال جلسة الجمعة الماضي، وهو الأعلى منذ عام 2009، فيما ارتفعت عوائد السندات الإسبانية إلى ما يقارب 3.7% للمرة الأولى منذ أواخر عام 2023، وفقاً لوكالة الأنباء العمانية.

وتعرضت السندات لضغوط خلال الشهر الحالي مع تسارع رهانات المتعاملين على قيام البنك المركزي الأوروبي برفع معدلات الفائدة الأساسية ثلاث مرات خلال العام الحالي، في محاولة لاحتواء موجة تضخم متوقعة. وقال توماش فييلادك، كبير استراتيجيي الاقتصاد

وأكدت أن البنك المركزي الأوروبي لا يحتاج إلى "التسرع في اتخاذ الإجراءات"، ولديه "الوقت الكافي لدراسة البيانات" لرصد أي آثار تضخمية من الجولة الثانية. وأفاد مدير صناديق استثمارية بأن ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل يتفاقم بفعل التأثير المتوقع لزيادة تكاليف الاقتراض على المالية العامة، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها الحكومات لحماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار.

الكلبي الأوروبي لدى "تي رو برايس" إن المستثمرين بدأوا يدركون أنهم يتجهون نحو مزيج من تباطؤ النمو وارتفاع التضخم، بالتزامن مع زيادة التحفيز المالي وارتفاع الإنفاق الحكومي.

من جهتها، قالت إيزابيل شنابل، عضو المجلس التنفيذي في البنك المركزي الأوروبي، إن "شبح التضخم قد عاد"، مشيرة إلى أن هذا التحول حدث بوتيرة أسرع مما كان يتوقعه كثيرون.

السعودية من الأسواق الأكثر ديناميكية بالعالم والاستثمار فيها آمن

إرادة المملكة وضخامة الاستثمارات في البنية التحتية خلقت بيئة جاذبة وقوية



قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البحر الأحمر الدولية جون باغانو، إن مبادرة مستقبل الاستثمار تُعد من أفضل المنصات العالمية التي تجمع القادة السياسيين والمستثمرين ومزودي رؤوس الأموال من مختلف أنحاء العالم، مشيراً إلى أن طبيعة المشاركين فيها تمنحها تأثيراً كبيراً في رسم ملامح فرص الاستثمار المستقبلية.

وأوضح باغانو في مقابلة مع "العربية Business"، أن هذا التجمع يمثل ملتقى بالغ التأثير يضم قادة سياسيين ومقدمي رؤوس أموال ومستثمرين، لافتاً إلى أن شعار مبادرة مستقبل الاستثمار هذا العام هو "رأس المال في حركة"، وهو ما ينسجم — بحسب وصفه — مع المرحلة التي تعمل خلالها مجموعة البحر الأحمر الدولية منذ سنوات على بناء أسس فرص استثمارية مهيأة للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم.

وأضاف أن المجموعة عملت بجدية كبيرة خلال السنوات السبع أو الثماني الماضية تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)، الذي يُعد المساهم الرئيسي فيها، من أجل إرساء القواعد الأساسية التي تتيح إنشاء فرص استثمارية حقيقية للمستثمرين الدوليين.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تمثل مكاناً مناسباً للغاية لطرح هذه الفرص والترويج لها، موضحاً أن المجموعة استثمرت بشكل كبير في الولايات المتحدة، وأن الوقت قد حان الآن من أجل خلق فرص تتيح للمستثمرين الأميركيين الاستفادة من واحدة من أسرع اقتصادات العالم نمواً، متوقفاً أن يستمر هذا الزخم في المستقبل، وذلك على الرغم من التحديات الأخيرة.

تحديات مؤقتة ورؤية طويلة الأمد وفي رده على سؤال حول كيفية طمأنة المستثمرين في ظل الأوقات الصعبة الحالية، شدد باغانو على أن ما يمر به العالم والمنطقة حالياً هو بالفعل وقت شديد التحدي.

وقال إن الجميع يتوقع ويأمل أن تنتهي هذه الظروف في وقت قريب نسبياً، لكنه أكد في الوقت ذاته أن الأسس قد وُضعت بالفعل، وأن الرؤية الاستثمارية في السعودية ليست قصيرة الأمد.

وأضاف أن المستثمرين الحقيقيين ينظرون إلى المدى الطويل، موضحاً أن السعودية لا تنظر إلى السنوات الثلاث المقبلة فقط،

وأضاف أن المستثمرين بطبيعة الحال سيقومون بقياس المخاطر، وسيعملون على إجراء التعديلات المناسبة على توقعاتهم الاستثمارية، لكن ذلك — بحسب تعبيره — لا يلغي حقيقة أن السعودية مكان آمن للاستثمار.

حكومة مستقرة وبيئة أعمال داعمة وفي سياق حديثه عن عوامل الجذب الاستثماري، قال باغانو إن السعودية تتمتع بحكومة مستقرة، كما أن لديها قيادة داعمة للأعمال والاستثمار، وهو ما يشكل عنصراً مهماً في بناء الثقة لدى المستثمرين الدوليين.

وأضاف أن البيئة التنظيمية في المملكة شهدت تحولا جوهرياً، وأصبحت أكثر ملاءمة ومرونة للأعمال والاستثمارات، في تطور يعكس — بحسب حديثه — التحول الكبير الذي تشهده المملكة في إطار رؤيتها الاقتصادية.

كما أشار إلى أن غياب الضرائب يمثل أيضاً عامل جذب إضافياً، مؤكداً أن مجمل هذه العناصر تصب في صالح المستثمرين المحتملين، وتعزز من جاذبية السوق السعودية على المدى الطويل.

بل إلى العقود المقبلة، وأن مسارها الاستراتيجي واضح.

وأشار باغانو إلى أن الاقتصادات تمر بدورات متعاقبة، موضحاً أن هذه الدورات قد تكون جيوسياسية في بعض الأحيان، وقد تكون اقتصادية في أحيان أخرى، غير أنه شدد على أن إرادة الدولة السعودية، إلى جانب حجم الاستثمارات الضخم الذي ضخته في البنية التحتية وغيرها من القطاعات الأساسية، أسهما في تهيئة بيئة قوية وجاذبة للاستثمار.

فرص واسعة من الذكاء الاصطناعي إلى السياحة وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البحر الأحمر الدولية أن البيئة الاستثمارية في السعودية أصبحت مهيأة لفرص متعددة، سواء كان ذلك في الاستثمار في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، أو في الاستثمار في قطاع السياحة، وهو القطاع الذي يعمل فيه بشكل مباشر من خلال قيادة المجموعة.

وقال باغانو إنه لا يرى اليوم سوقاً أكثر ديناميكية في العالم من السوق التي تخلقها السعودية، معتبراً أن الفرص التي تقدمها المملكة فريدة للغاية، وأن هذه المعطيات ستلقى صدى إيجابياً لدى المستثمرين.

«نيوبري للاستشارات» للعبية: 85 مليار دولار إصدارات سيادية مرتقبة بأسواق المنطقة خلال 2026

المخاوف من ضغوط تضخمية عالمية قد تنعكس على أدوات الدين



قال المدير الشريك في «نيوبري للاستشارات»، عصام الطواري، إن السوق الأولية لإصدارات الدين السيادية في منطقة الخليج مرتت بفترة توقف مؤقتة خلال المرحلة الماضية، في وقت التقطت فيه الأسواق أنفاسها وسط التوترات الجيوسياسية، مشيراً إلى أن النشاط قد يعود تدريجياً مع تحسن الرؤية.

وأوضح الطواري في مقابلة مع «العربية Business» أن السوق الثانوية شهدت اتساعاً في هوامش العائد، حيث تراوحت الزيادات بين 35 و50 نقطة أساس للإصدارات ذات التصنيف الاستثماري، وبين 65 و85 نقطة أساس للإصدارات دون الدرجة الاستثمارية.

واعتبر الطواري أن هذا التحرك يبقى ضمن النطاق المقبول في ظل الظروف الراهنة، ويعكس استمرار ثقة المستثمرين باقتصادات المنطقة.

وأضاف أن المخاوف من ضغوط تضخمية عالمية قد تنعكس على أدوات الدين، لافتاً إلى أن عام 2026 يمثل عاماً لإعادة تمويل نحو 85 مليار دولار من الإصدارات في المنطقة، ما يرجح عودة النشاط بعد انحسار التوترات.

وأشار إلى أن المخاطر تتركز بشكل أكبر في سندات

وأكد أن اتساع الاحتياجات التمويلية، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق وإعادة الإعمار، سيدفع دولاً مثل السعودية والإمارات والكويت لزيادة الاقتراض خلال الفترة المقبلة.

الشركات ذات المديونية المرتفعة، خصوصاً في القطاع العقاري، في حين تحافظ الشركات شبه الحكومية والمرتبطة بعقود طويلة الأجل على ثقة المستثمرين.

منظمة التجارة العالمية تبحث تمديد حظر رسوم التجارة الإلكترونية



المنظمة تدرس تمديدا لمدة 5 سنوات بينما تدفع آراء نحو اتفاق دائم

يدرس أعضاء منظمة التجارة العالمية تمديداً لمدة 5 سنوات لحظر عالمي للرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، وفقاً لمسودة بيان جرى تداولها اليوم الأحد.

جرى تجديد ما يُعرف بتعليق فرض الرسوم الجمركية على «عمليات النقل الإلكتروني» في اجتماعات منظمة التجارة العالمية كل عامين منذ عام 1998، إلا أن إدارة ترمب تدفع نحو اتفاق دائم خلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر للمنظمة، الذي انطلق يوم الخميس في ياوندي، الكاميرون.

وفق المسودة التي اطلعت عليها «بلومبرغ»، توافق الدول على الاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على تجارة الخدمات الرقمية عبر الإنترنت حتى 30 يونيو 2031.

وفي بيان صادر في 26 مارس مع انطلاق مؤتمر «MC14»، وصف الممثل التجاري الأمريكي جاميسون غرير جعل هذا التعليق دائماً بأنه «أسهل المكاسب الممكنة».

وأضاف أن واشنطن «ليست مهتمة بتمديد مؤقت آخر لهذا التعليق»، مشيراً إلى أن القيام بذلك «لن يوفر للشركات اليقين اللازم لعملياتها، كما أنه سيؤدي إلى مزيد من إضعاف مكانة منظمة التجارة العالمية».

النفط يقفز بأكثر من 50% منذ بدء الأحداث



يعكس هذا الإنفوغرافيك القفزة الحادة في أسعار النفط منذ اندلاع الحرب مع إيران، حيث ارتفع خام برنت بأكثر من 50% منذ 27 فبراير 2026، في إشارة واضحة إلى حساسية أسواق الطاقة تجاه التوترات الجيوسياسية. فقد صعد سعر البرميل من خام برنت من نحو 72 دولاراً إلى أكثر من 112 دولاراً، مدفوعاً بمخاوف تعطل الإمدادات وتصاعد المخاطر في واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط عالمياً.

كما يُظهر الإنفوغرافيك أن الخام الأميركي سجل بدوره ارتفاعاً بنحو 45% ليقرب من 100 دولار للبرميل، ما يعكس اتساع موجة الصعود عبر مختلف الأسواق. وفي ظل خروج نحو 11 مليون برميل يومياً من السوق خلال ذروة الأزمة، تتزايد التوقعات بإمكانية وصول الأسعار إلى مستويات قياسية قد تبلغ 200 دولار للبرميل في حال استمرار الحرب. في المجمل، تؤكد هذه الأرقام أن أسواق النفط تعيش حالة توتر غير مسبوقة، حيث تتحول الجغرافيا السياسية إلى المحرك الرئيسي للأسعار، مع تداعيات مباشرة على الاقتصاد العالمي، من التضخم إلى تكاليف الطاقة والنقل، ما يضع الحكومات والمستهلكين أمام تحديات اقتصادية متصاعدة.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الذهب يسجل أطول سلسلة خسائر في تاريخه.. ماذا يحدث في الأسواق؟

السيولة العالية التي يتمتع بها الذهب تحولت إلى نقطة ضعف في أوقات التوتر

في تطور لافت يهز قواعد الأسواق التقليدية، يسجل الذهب - الذي يُعد الملاذ الآمن الأول عالمياً - أطول سلسلة خسائر يومية في تاريخه، بعدما تراجع على مدار 10 جلسات متتالية حتى 24 مارس 2026.

هذا الأداء غير المسبوق يأتي في وقت يفترض أن يلعب فيه الذهب، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب على إيران، إلا أن الواقع جاء معاكساً للتوقعات، ما أثار تساؤلات واسعة حول تغيير سلوك الأسواق العالمية. وتكمن المفارقة في أن العوامل نفسها التي عادة ما تدعم الذهب، أصبحت تضغط عليه هذه المرة، فارتفاع أسعار الطاقة عزز مخاوف التضخم، ما دفع المستثمرين لإعادة تقييم مراكزهم، والاتجاه نحو تسييل الأصول بدلاً من الاحتفاظ بها.

كما أن السيولة العالية التي يتمتع بها الذهب - والتي كانت إحدى أهم مزاياه - تحولت إلى نقطة ضعف في أوقات التوتر، حيث لجأ المستثمرون إلى بيعه سريعاً لتوفير النقد، ما عمق من موجة الهبوط.

إضافة إلى ذلك، ساهمت التصريحات المتضاربة حول تطورات الحرب في زيادة تقلبات السوق، إذ أصبح كل خبر أو تصريح كفيلاً بإعادة تسعير الذهب بشكل فوري، ما أفقده استقراره المعتاد كملأ آمن.

ويرى محللون أن ما يحدث حالياً لا يمثل مجرد تصحيح سعري مؤقت، بل قد يكون مؤشراً على تحول أعمق في سلوك المستثمرين، حيث لم تعد الملاذات التقليدية - وعلى رأسها الذهب - توفر الحماية ذاتها في أوقات الأزمات.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْمُرِيدُ الْإِسْلَامَ الْإِسْلَامَ أَجْمَعَ إِلَيْنَا فَاذْكُرْ مَا كُنْتَ تَدْعُنَا إِلَىٰ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مَشَارِكُ الْعِزَاءِ

تتقدم أسرة

جريدة **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

بخالص العزاء وصادق المواساة

إلى عائلات البحر والشايح

في وفارة المغفور لها يا ذن الله تعالى

فاطمة عبداللطيف الشايح

أرملة المرحوم

فهد أحمد البحر

سائلين العلي القدير أن

يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته

ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون